

أدونيس العكره. — في /كيف نسعى نحو المواطنة في لبنان؟
:Annales de philosophie et des sciences humaines. —
N° 23, t. 2 (2007), ١٦٥-١٢٧. ص.

عنوان الغلاف : Annales de philosophie et des sciences
humaines. — ملاحظات في أسفل الصفحات

الدراسات — لبنان II. المواطنة — لبنان I.

PER L1044 / FP208454P

كيف نسعى نحو المواطنة في لبنان؟

د. أدونيس العكره

الجامعة اللبنانية

تمهيد

في العديد من الدول، يُستخدم مصطلحا "المواطنة" و"المواطن" في وضعيات اجتماعية وسياسية تفضح مدى فراغ هذين المصطلحين من مضامينهما النوعية والتميزية، بينما نجد، في المقابل، دولاً أخرى تحقق وضعياتها الاجتماعية والسياسية من تلك المضامين ملاءةً مرموقة. ففي سياقات البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع المواطنة، تدرج هذه المداخل في سياق الجهود التطبيقية، والإسهامات العملية الساعية إلى إيجاد السبل الآيلة إلى تحقيق خطوات متقدمة، من شأنها أن تجعل من مفهوم المواطنة في لبنان أكثر ملاءةً في مضمونه مما هو حالياً على صعيد الممارسة.

إنّ ما يجعلني أبدأ بهذا التمهيد سببان: أوّلهما تجربتي في التيار الوطني الحرّ، وهو الجسم السياسي الوسيط الذي فكّرت من أجل قضيته الوطنية والمواطنة، وناضلت بين صفوفه ما يقارب العشرين عاماً، ما أدّى بي إلى السجن في مرحلة حالكة من تاريخنا القريب، كان خلالها مفهوم المواطنة في بلادنا يعاني من فراغ تطبيقي شبه تام. أمّا ثانيهما فهو موقعي في البنية التنظيمية لهذا التيار، الذي

جئت أمثله في هذا المؤتمر، بطلب من رئيسه العماد ميشال عون، تاركا خارج هذه القاعة وسائل التبشير الحزبي وأدبياته، وذهنية السياسة السياسية الضيقة الصدر، مستبقاً على ما في مبادئ هذا الحزب ونضالاته من اهتمام رئيسي في قضية المواطنة اللبنانية وشؤونها، واضعاً على طاولة هذا المنتدى الفكري والأكاديمي اختباراً تطبيقياً، ربما يشكل إسهاماً مفيداً في التفكير معاً في واحد من أهم الموضوعات الكيانية والأشدّ بنا حاجة إليها.

تحديد المشكلة

١. كيف نفهم المواطنة؟

إن العديد من القوى السياسيّة في لبنان، ونحن منها، يطرح موضوع المواطنة السائد في الدول الديمقراطيّة، من جهة ما هو حلّ لمشكلة الانتماء إلى الدولة والولاء لها، مع ما يتفرّع عن تلك المشكلة من قضايا اجتماعيّة وسياسيّة وحقوقيّة، تندرج بمحملها، في بلدنا، في موضوع الطائفية، الذي يتحكّم بالعديد من مفاصل الحياة العامة في المجتمع اللبناني والدولة اللبنانية. فالمواطنة إذن هي مشروع حلّ لمشكلات كيانيّة تتعلق بمرتكزات الدولة من جهة الروابط القائمة بين أفراد المجتمع اللبناني - هذه الروابط المفترض فيها أن تجعل منهم أمة^١ - ومن جهة العلاقة القائمة بينهم وبين الدولة - هذه العلاقة المفترض فيها أن تحقّق لهم وضعيّة قانونيّة وسياسيّة تجعلهم

١. من اللافت أن تكون عبارة "الأمة اللبنانية" نادرة الإستعمال في الأدبيات السياسيّة اللبنانيّة، أكان ذلك على مستوى المسؤولين في مؤسسات الدولة أم على مستوى مؤسسات المجتمع المدني، على الرغم من ورودها في مادتين دستوريتين هما المادة ٢٧، التي تنصّ على أن "عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء..."، والمادة ٥٠ التي ترد فيها عبارة الأمة مرتين، ونصّها: "عندما يقبض رئيس الجمهوريّة على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان بيمين الإخلاص للأمة والدستور بالنصّ التالي: أحلف بالله العظيم أيّ أحترم دستور الأمة اللبنانيّة وقوانينها، وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه". إنّ هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة مستقلّة تجري على ضوء المعاني المختلفة التي يحملها مفهوم الأمة. ولكن مهما يكن من أمر هذه المعاني، وما يمكن أن تؤدي إليه تلك الدراسة، فإننا نستخدم هذه العبارة بالمعنى المقصود في الدستور.

مواطنين. فما هي إنجازات هذا المشروع؟ وهل يستطيع فعلاً أن يحقق هدفه في حلّ ذلك النوع من المشكلات المطروحة في لبنان؟ أم أنّه سوف يشكّل في ذاته مشكلةً مضافةً تحتاج إلى حلّ؟

في لفظة سريعة إلى تاريخ نشوء مفهوم المواطنة بمعناه الحديث، واستناداً إلى الفلسفات السياسيّة الغربيّة، التي أنتجت وأسسّت لمفهوم جديد للإنسان والمجتمع والدولة، نجد أنّه استطاع أن ينتقل بالإجماع البشري من حالة التبعيّة والخضوع الطبيعي للأفراد، باعتبارهم موضوع استملاك لصاحب السلطة، إلى حالة السيادة والاستقلال التي تجعل منهم هيئة اجتماعية تكون بكلّيتها ووحدها مصدراً أصلياً للسلطة السياسيّة ومستنداً لشرعيتها. وبذلك أسس هذا الإنجاز الفلسفي لمفهوم الدولة الديمقراطيّة العصريّة ولقيامها الناجز. فلكي نستطيع تحديد المشكلة، التي سننصرف إلى مواجهتها في هذا البحث، ينبغي التعرّف أولاً إلى مدلولات مفهوم المواطنة كما هو معروف في الفلسفات السياسيّة المعاصرة، وكما هو سائد في الدول العصريّة، التي حققت ولا تزال تأماسه في حياتها العموميّة والسياسيّة. ولكننا نسارع هنا إلى الاستدراك بأننا لن نستفيض في شرح مقوماته النظرية، ومبادئه، والقيم المنبثقة عنه، مع ما يستوجب ذلك من عرض آليات تطبيقه المتنوّعة، باعتبار أنّه أصبح اليوم معطىً بديهياً في الحياة السياسيّة الديمقراطيّة، بالإضافة إلى كونه موضوع معرفة يحصله المتعلّمون منذ مراحل التعليم الأولى. فلن نتوقّف هنا إلّا عند بعض الجوانب التي تساعدنا على تنفيذ خطة هذا البحث وصولاً إلى النتيجة التي نرغب في إبرازها.

إنّ المعنى البسيط والمباشر للمواطنة هو الذي يقترن اقتراناً شائعاً في الدول العربيّة. بمعنى الجنسيّة، أي تلك الوضعيّة القانونيّة التي يكتسب الفردُ الشهادةَ بها من سلطات دولته، بما يفيد عن تابعيته وانتسابه إلى مجموع الأفراد في مجتمع هذه الدولة انتساباً يتمتّع بفضلّه بعدد من الحقوق المعترف لهم بها، والواجبات المفروضة عليهم بالقوانين المرعيّة. إنّ السبب في تقدّم هذا المعنى على غيره من المعاني الأخرى يعود إلى البعد القانوني الذي يتضمّنهُ المفهوم التام والشامل للمواطنة بتلازم ضروري. غير أنّ الخطورة في اقتران المواطنة اقتراناً كاملاً بهذا المعنى الوحيد تكمن في الاكتفاء بهذا الجانب الدلالي، الذي من شأنه أن يغيب المدلولات الفلسفيّة السياسيّة والأساسيّة الأخرى تغيباً يقضي على الإنجازات الجوهريّة، التي حققها مفهوم المواطنة في بنيان الاجتماع الإنساني ومغزاه

وأهدافه، وفي مفهوم الدولة الديمقراطية الحديثة. إن أهمية المواطنة كمشروع سياسي لا يمكن اختصارها فقط في الشهادة الثبوتية التي تمنح الفرد صفة الانتساب الإسمي إلى حيز الدولة الجغرافي، وتبعيته لمجال رعايتها الإدارية والتنظيمية، أو التي تؤكد له مبررات التزامه بالخضوع لسلطانها ونظام الحكم فيها، بل إن أهميتها تكمن في الأنظمة التعاقدية الكاملة والمترابطة العناصر بكيفية تحدد أطراف العقد المؤسس للكيان السياسي وأدوارهم، كما تحدد ماهية العلاقات الرابطة في ما بينهم، وتنظم أصول ممارستها وتطبيقها، وتضع مرتكزات الهوية الجماعية ومبادئ السلطة السياسية وأسباب الولاء لها، ومبررات الانتماء إلى الكيان الجامع.

ف باعتبار المواطنة أنظمة تعاقدية وقانونية تنبثق منها وضعية سياسية لا يستوفي مفهوم المواطن عناصره ومدلولاته الفعلية إلا باستبائها، ثم بالسعي الدائم إلى تنميتها وتطويرها نحو ما هو أكمل وأصلح، نجدنا هنا في حاجة إلى إبراز العناصر التي تتعين بها صفة المواطنة، ويتحقق بفضلها مفهوم المواطن في الحياة العمومية داخل الدولة. وهذه العناصر هي ذات صفة جوهرية، أي ثابتة، لا تتغير بتغير أشكال ممارستها، واختلاف الأنساق السياسية الناجمة لتطبيقها، وهي تتلازم تلازماً ضرورياً في تعريف المواطن تأسيساً على المميزات النوعية الآتية:

- (أ) إنه، أصلاً، حرّ وسيّد نفسه بحيث تستمدّ منه الدولة مبدأ سيادتها.
- (ب) إنه صاحب السلطة الأصلية التي يستمدّ منها الحاكم شرعيته، والدولة حقها بالأمر.
- (ج) إنه مشارك في ممارسة السلطة الفعلية واتخاذ القرار السياسي عبر الانتخابات العامة والإستفتاء، وغير نشاطه في الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- (د) إنّ قوانين الدولة هي تعبير عن إرادته بما يملّي عليه واجب الخضوع لها طالما هي كذلك.
- (هـ) إنه صاحب حقوق يمارسها ويحقّقها بكفالة الدولة وعبر مؤسساتها.
- (و) جميع المواطنين متساوون لدى القوانين في الحقوق المدنية والسياسية وفي الواجبات العامة، دون تمايز أو تفضيل.

ز) إنَّ المعايير التي يستند إليها تحديد الحقوق والواجبات في المواطنة هي، بالإضافة إلى إرادة الشعب العامة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدوليّة ذات الصلة.

لا شكّ في أنّ هناك جملةً أخرى من الخصائص النظرية والأفعال التطبيقية، التي تحدّد مفهوم المواطن، باعتباره غمطاً وجود نوعيٍّ للفرد، يتميّز عن الأنماط الأخرى للوجود الفردي في الدولة. إلا أنّنا سنكتفي بهذه العناصر الأساسية التي تشكّل، في هذا البحث، القاعدة الكافية لكي نبني عليها الإجابة عن السؤال موضوع هذه الدراسة. فاستناداً إلى هذه الخصائص، هل أنّ مفهوم المواطن قائم في الدستور اللبناني؟

٢. المواطنة في الدستور اللبناني: المفهوم الملتبس

قياساً على الخصائص السبع الأساسية التي أوردناها أعلاه، نجد أنّ الدستور اللبناني يتضمّن العناصر الرئيسية المكوّنة لمفهوم المواطن ومبادئ المواطنة، ويعترف بها في مقدّمته وفي العديد من مواده. فقد جاء في الفقرة (د) من المقدمة أنّ "الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية". يختصر هذا المبدأ أبرز الإنجازات، التي حقّقتها الفلسفة السياسية في العصر الحديث والمعاصر، والتي انتقلت بالإجماع الإنساني من مرحلة الأنظمة القديمة إلى المرحلة الحالية القائمة على مبادئ الديمقراطية وقيمها وثقافتها. إنّ اعتبار الشعب، أي مجموع المواطنين، مصدراً للسلطة وصاحب السيادة، هو موقف يعترف حكماً بجميع ما يشتمل عليه هذا المبدأ من خصائص ومقومات تحدّد مفهوم المواطن، وتضع للمواطنة مبادئها وقيمها النظرية والتطبيقية. ثم إنّ الدستور اللبناني لا يكتفي بهذا الإعلان العام شعاراً إيديولوجياً قابلاً لإلقاء الغطاء على أحكام ونصوص دستورية أخرى تتناسى مضامينه الإجرائية، بل أنّه ينصّ صراحة، وبغير لبس، على تلك المضامين التفصيلية التي تُبرز مغزاه وجدواه.

ففي ما يتعلّق بالحريّات العامة، يكرّس الدستور اللبناني هذا الحقّ، ويكفل ممارسته بالقوانين المحقّقة لروحته وفلسفته، وفي طليعة تلك الحريات حرية الرأي والمعتقد {الفقرة (ج) من المقدمة، والمادة ٩}، وحرية إبداء الرأي والتعبير، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات والأحزاب

ومؤسّسات المجتمع المدني بما يضمن للمواطن مبدأ الحقّ - ومعنى الفريضة عليه، استناداً إلى كونه مصدر السلطة - بالمشاركة في الحياة السياسيّة وفي اتخاذ القرار السياسي {المادة ١٣}، وحرية التملك وحرمة المُلْكِيّة {المادتان ١٤ و ١٥}، وحرية التعليم {المادة ١٠}. كما يكرّس الدستور أيضاً للمواطن حرّيته الشخصيّة ويصونها {المادة ٨}. ومن جهة مبدأ المساواة، فإنّ الدستور يضمن التساوي بين جميع المواطنين في الحقوق المدنيّة والسياسيّة، وفي الواجبات العامّة دون ما فرق بينهم أو تمايز أو تفضيل {المقدمة، الفقرة (ج) والمادة ٧}، ولا ميزة لأحد على الآخر في تولّي الوظائف العامّة إلّا من حيث الإستحقاق والجدارة {المادة ١٢}. وأما في ما يتعلّق بالمعايير التي يستند إليها الدستور والقوانين المنسجمة معه، فهي منصوبة بصراحة في المقدمة القائلة في الفقرة (ب) بأنّ لبنان "ملتزم موثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجنّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء".

نستنتج مما تقدّم أنّ مفهوم المواطن في الدستور اللبناني مستوفٍ مضامينه وعناصره النظرية بكيفية تامة وكاملة، ما يجعله مطابقاً لما قدّمته الفلسفات السياسيّة الحديثة والمعاصرة من إنجازات في هذا المجال، ومنسجماً مع ما هو عليه في دول العالم المتقدّمة في أنظمتها الديمقراطيّة. ولم يفت الدستور اللبناني أن يعلن في الفقرة (ج) من مقدّمته بأنّ "لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة"، متوجّاً بهذا الإعلان اعترافه بمبادئ المواطنة، التي تستلزم التماهي بين مفهوم المواطن، بمعناه الحديث، والنظام السياسي الديمقراطي.

إلّا أنّ الحذر من الإستنتاجات المتسرّعة، إنّما هو ضرورة علميّة وواجب مفروض. لأنّنا إذ نتابع استنطاق مواد الدستور اللبناني بمجموعها وبتفاصيلها، تفاجئنا جملةً من الأحكام الدستوريّة، التي من شأنها أن تضع مقدّراً من الماء في خمره دستورنا، فتخفّف من حماسه للمواطنة، بمعناها الدقيق والتام، تخفيفاً ملحوظاً. فمن خلال تعدادنا المميزات الأساسيّة التي يختصّ بها المواطن في الأنظمة الديمقراطيّة، يتّضح أنّ ما يجعل مجموع الأفراد أمةً تقوم عليها مؤسّسة الدولة وتجسّدّها وتحقّق وجودها السياسي، هو العقد المبرم بينهم، من جهة كون كلّ منهم فرداً حراً وسيد نفسه وفاعلاً بإرادته الذاتيّة. وهذا ما يجعلهم، مجتمعين، مصدرّاً للسلطة العامة داخل مؤسّسة الدولة التي تعاقدا على إنشائها، بما يجعل القوانين فيها تعبيراً عن إرادتهم العامة. ففي هذا النمط من الوجود الجماعي،

إنّهم مواطنون. هذه هي صورة المواطنة بمعناها الدقيق والتام. فعندما ننظر إلى بعض موادّ الدستور اللبناني من خلال هذه الصورة للمواطنة، ترسم أمامنا صورة مختلفة عنها ومتعارضة معها^١.

لقد نصّت المادة التاسعة من الدستور على ما يأتي: "حرية الاعتقاد مطلقة. والدولة، بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية". إن احترام الدولة نظام الأحوال الشخصية لا يعني فقط احترامها حقوق الأفراد بحريّة المعتقد، وحرية التفكير والتعبير، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل إنّها تعني مَنَح الطوائف الدينية ومذاهبها الحقّ بالتشريع ووضع القوانين المتعلقة بقضايا الزواج، والطلاق، والإرث، وما يتفرّع عنها من مسائل شخصية وعائلية ذات صفة حقوقية ومدنية تختلف في إجراءات وتنظيمها بين طائفة دينية وأخرى، وبين مذهب وآخر. فإذا قرأنا هذه المادة الدستورية على ضوء الخصائص النوعية، التي تجعل الفرد في الدولة مواطناً، نجد أن صفة المواطنة قد سقطت منها بعض ركائزها الأساسية. إن ما أجزه الفكر الفلسفي السياسي الحديث بدءاً من فلاسفة العقد، هو تلك الثورة الكوبرنيقية التي انتقلت بالإنسان الاجتماعي من حالة التبعية والخضوع للقوانين والشرائع المفروضة عليه من خارج إرادته، إلى حالة السيادة في الوضعية المواطنة التي تجعله مشرعاً لنفسه بفعل إرادته الحرة، وبحكم كونه مصدراً أصلياً للسلطة المدنية. وهذا يعني أنّ المادة التاسعة من الدستور اللبناني تنتزع من المواطن حقّه بالتشريع، وتمنح هذا الحقّ للطوائف الدينية، التي تستمد سلطتها وشرعية هذه السلطة من الله وليس من المواطنين. أضف إلى ذلك أنّ أحكام المادة التاسعة تتعارض، في موضوع المساواة، تعارضاً جوهرياً مع المادة السابعة، التي تنصّ على أن "كلّ اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية (...)"، إذ كيف يتساوى المواطنون اللبنانيون لدى القانون، وكيف يتمتعون بالسواء

١. وضع الدكتور ناصيف نصار دراسة في غاية الأهمية حول هذا الموضوع بعنوان "في فلسفة التربية المواطنة"، وهي صادرة في مجلة "الأبحاث التربوية"، كلية التربية - الجامعة اللبنانية، العدد ١٧، ١٩٨٦. ثم أعاد نشرها في كتابه في التربية والسياسة، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠؛ والطبعة الثانية ٢٠٠٥.

بالحقوق المدنيّة طالما أنّ لكلّ فئة منهم قوانينها وتشريعاتها الخاصّة في ما يتعلّق بأحوالهم "الشخصيّة" المدنيّة؟^١

إنّ هذا النّيل الدستوري من مبدأ المساواة لم يقتصر فقط على تدمير جزء أساسي من مبادئ المواطنة عبر موضوع "الأحوال الشخصيّة"، بل تجاوزها ذاهباً بعيداً في انعكاساته على الجانب السياسي في المواطنة، وذلك من خلال تعرّضه لموضوعي الحريّات العامة والمساواة معاً، وذلك في مجال المشاركة المواطنة في المسؤوليّات العامّة داخل الدولة. ولكننا لن نستغرق طويلاً في شرح هذه المسألة المعروفة لدى الجميع، بل سنكتفي بالقول اختصاراً بأنّ المادة ٢٤ من الدستور، تفرض أن توزّع المقاعد النيابيّة بالتساوي بين المسيحيّين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كلّ من الفئتين. وتفرض المادة ٩٥، (الفقرة أ) أن تتمثّل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الحكومة، ومناصفة بين المسيحيّين والمسلمين في وظائف الفئة الأولى (الفقرة ب). أما اذا استندنا إلى العرف الميثاقي غير المكتوب، والذي يحكم، منذ العام ١٩٤٣، وبصورة إلزاميّة تعادل في قوتها وصرامتها نصوص الدستور المكتوبة، قواعد تولّيّ الرئاسات الدستورية الثلاث: رئاسة الجمهورية ورئاستي السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، بالإضافة إلى بعض المراكز العليا في المؤسسات العسكريّة، فإننا نجد أيضاً أنّ الإعتبارات الطائفية تشكّل المعيار الأساسي الذي يتجاوز جميع المعايير الناتجة عن مبادئ المواطنة وقيمها.

١. إنّ عبارة "الأحوال الشخصيّة" هي في حقيقتها اللغوية صيغة ملتبسة وخادعة للدلالة على مضمون واضح وصريح. فصفة "الشخصيّة" هنا لا تدلّ بأي حال من الأحوال على ما يتعلّق بشؤون الفرد باعتباره ذاتاً خصوصية مفردة، وبالتالي فإن ما يقابلها بالفرنسية في هذا السياق الدلالي لا هو كلمة "personnel" ولا كلمة "privé" بل كلمة "civil" أي "مدني" و "مدنية". ذلك ان الزواج والإرث والطلاق وما يتعلّق بها من مسائل وشؤون هي قضايا قائمة على مبدأ العقد والتعاقد، أي على أنظمة إجتماعيّة من الروابط الحقوقيّة التي تنظّم علاقة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في ما بينهم بحيث تمنح الأطراف حقوقاً وتفرض عليهم واجبات تنبثق منها أنظمة من المسؤوليات الفرديّة والجماعيّة. فبهذا المعنى نكون قد خرجنا من دائرة الانسان الطبيعي الخاضع لسنن الطبيعة المحض، والذاتيات المحض، ودخلنا في دائرة الاجتماع المنظّم، أي في دائرة الجماعة، أو الهيئة الاجتماعية العامة التي تعكس على نمط حياها المدني والجماعيّة مفاعيل وآثار تلك الأحوال والشؤون التي أطلقنا عليها صفة "الشخصيّة" إطلاقاً غير صائب وغير دقيق.

إن الصورة الفوريّة، التي يظهرها استعراض مواد الدستور اللبناني والميثاق الوطني العائد إلى العام ١٩٤٣، تدلّ بوضوح على تناقض ظاهر في الموقف الدستوري اللبناني من موضوع المواطنة وما يستتبعه من مخالافات نظريّة صريحة لمبادئها وقيمها وفرائضها. ولكننا نسارع هنا بالإشارة إلى أن هذا التناقض النظري ليس تناقضاً منطقيّاً بالمعنى الأكاديمي بحيث يكفي تصحيحه استناداً إلى أصول المنطق وقواعده حتى يستقيم مفهوم المواطنة في لبنان، وتحقق مبادئه على أرض الواقع تحقّقاً تتناغم بفعله النظرية وتطبيقاتها. كما أنّه ليس تناقضاً ناتجاً عن إجراء كيفيّ يصدر عن إرادة سلطويّة تستخدم مفهوم المواطنة شعاراً إعلاميّاً وتسويقيّاً كما يحصل في الأنظمة الكلّية والاستبدادية. بل على العكس من كلّ ذلك، إذ إنّ هذا التّأرجح في الدستور اللبناني بين تنسيه لمفهوم المواطنة الحديث واستناده إلى مبادئها وقيمها الأساسيّة، من جهة، وتقييده لبعض أساسيّات مقتضياتها التطبيقية من جهة أخرى، إنّما هو نتيجة إحراج منطقي فرضته طبيعة تكوّن المجتمع اللبناني تكويناً طائفيّاً.

إنّ قضية المواطنة تطرح نفسها في لبنان وفق معادلة متناقضة في أساسها:

فمن جهة أولى، إنّ التعاقد المؤسّس للمجتمع اللبناني ليس تعاقدًا بين أفراد مختلفين يهدفون إلى إيجاد هوية تعاقدية جامعة تتجسّد في كيان سياسي هو الدولة اللبنانية، بل هو تعاقد بين جماعات مختلفة من حيث الهوية الذاتية لكلّ منها، وتهدف إلى إيجاد هوية تعاقدية جامعة، تتجسّد في كيان سياسي هو الدولة اللبنانية، بشرط ألاّ تفقد أيّ من تلك الجماعات المتعاقدة هويّتها الجماعية الخاصة.

ومن جهة ثانية، إنّ المواطنة خيار مطروح على الأفراد من حيث وجودهم الفردي، وليس على الجماعات من حيث وجودها كيانات جماعية. أما مضمون هذا الخيار فهو كونه صيغة وجود سياسي، أي عمومي، تنبثق من مبدأ التعاقد بين الأفراد وتمنح كلاً من الأطراف المتعاقدة حقّ الاحتفاظ بهويّته الذاتية باعتبارها شأنًا خاصاً يندرج في مجال الحريّات الشخصية والخصوصية، وتفرض على كلّ منهم واجب الانتماء إلى الهوية التعاقدية المشتركة باعتبارها شأنًا عموميّاً يندرج في مجال الحقوق المدنية والسياسية.

تؤدّي عناصر هذه المعادلة إلى الاستنتاج بأنّ شروط العقد القائم بين الجماعات لا يتلاءم بطبيعته مع مبادئ المواطنة وشروطها، لأنّ الجماعة ليس بامكانها أن تكون مواطنًا، ولأنّ المواطن هو فرد

وليس جماعة. فكيف بالإمكان تطبيق مفهوم المواطنة في لبنان طالما أن العقد المؤسس للمجتمع اللبناني هو عقد بين الطوائف اللبنانية وليس بين الأفراد اللبنانيين؟ لقد كان على المشرّع اللبناني، خلال المرحلة التأسيسية للدولة اللبنانية، أن يختار بين أمرين كلاهما مرّ: إمّا مبادئ المواطنة بخلافها وتطبيقها الصارمة^١ - وهذا غير قابل للتطبيق في لبنان بسبب العقد المبرم بين الجماعات وليس بين الأفراد - وإمّا مبادئ النظام السياسي الديني المتنوعة وغير المتجانسة - وهذا ما يؤدي إلى إضعاف مفهوم المواطنة، وأحياناً إلى إلغائه إلغاء تاماً. وكلا هذين الأمرين يعرّض الوحدة الوطنية لمخاطر التفكك وانحيار الدولة اللبنانية برمتها. فكان على المشرّع، حفاظاً على بقاء الكيان الناشئ، أن يجمع بين طرفي هذه المناقضة، ما أدى إلى بروز هذا الالتباس الحاد في مفهوم المواطن والمواطنة في الدستور اللبناني، فنتج عن تلك الصيغة مفهوم هجين للديمقراطية في لبنان هو الديمقراطية التوافقية.

٣. خلاصة أولية

من المؤسف أن تكون المواطنة قد جاءت بالحلول الجذرية للمشكلات الاجتماعية والسياسية التي عانت منها طويلاً دول العالم الديمقراطي خلال تاريخها المليء بالحروب والنزاعات، بينما هي في لبنان تطرح مشكلة قائمة بذاتها. ولكن على الرغم من ذلك فإنّ الوضعية الاجتماعية والسياسية القائمة، والمشكلات العديدة والمتنوعة التي عانى منها اللبنانيون منذ الإستقلال حتى اليوم، والنزاعات الحادة والدموية التي عرّضت الدولة اللبنانية مراراً للإنحيار والزوال، بالإضافة إلى مجموع ما قدّمه المفكّرون والباحثون والمثقفون اللبنانيون ومؤسسات المجتمع المدني من أفكار ودراسات ومقترحات تهدف إلى الانتقال بلبنان من حالة النزاعات والخلافات الدائمة إلى حالة السلام الأهلي الدائم، لم تستطع جميعها أن توحى بإمكانية اللجوء إلى غير المواطنة مشروعاً للبنان

١. لا يستقيم مفهوم المواطنة بمعناه الدقيق إلاّ بناء على المبدأ القائل بأنّ الشعب هو مصدر السلطة في الدولة. وقد جاء هذا المبدأ بديلاً عما كان سائداً في النظام القديم في أوروبا بأن الله هو مصدر السلطة، ما أدى بالدول التي تبنت هذا المفهوم الجديد إلى تحولها من حالة الدولة الدينية إلى حالة الدولة المدنية الديمقراطية.

جديد. فما هي إسهامات التيار الوطني الحرّ في هذا المجال؟ وما هي الأفكار والإجراءات التي يوظفها في هذا المشروع؟ وما هي مؤشرات نجاحه أو فشله؟

كيف نسعى نحو المواطنة في لبنان؟

إن المواطنة ثقافة مجتمع، ومشروع دولة لا يشبه بشيء المشاريع التي تحتاج إلى مجرد قرار يُتخذ لكي يصبح متحققاً. إنها غاية قائمة بذاتها، فلا يمكن فرضها لأنها حاجة تنشأ في المجتمع السياسي ثم ينمو العمل من أجلها ويتطور حتى يصل إلى تحقيق ماهيتها ومبادئها وقيمها خلال مسار طويل وصعب. هذا ما علمنا إيّاه تاريخُ الدول التي حققتها وتجارُبها. ثم إنّ المواطنة، بعد أن تتحقّق في المجتمع السياسي الحيّ، ليس من طبيعتها أن تتجمّد بل إنها ترتبط بحياة المجتمع الساعي دوماً إلى تحسين أوضاعها وتطوير آلياتها ووسائلها وشروط الوعي بها، بحيث تشكل معياراً لمستوى الثقافة السياسيّة السائدة لدى أفراد المجتمع، ولمدى تطوّر النظام الديمقراطي فيه.

لقد نشأت الحاجة إلى المواطنة في لبنان، كما نستدلّ على ذلك من الدستور، منذ بدايات تأسيسه دولةً سيّدة، مستقلةً وديمقراطيةً. ولكنّ الحرص على قيام الكيان السياسي الناشئ أدّى إلى دخولها في ثقافتنا بالشوائب التي سبقت الإشارة إليها أعلاه، وبالإلتباسات المتعدّدة، ما أضاف إلى هوم الإبقاء على الكيان السياسي اللبناني والمحافظة عليه همّاً جديداً أصبح اليوم جزءاً لا يتجزأ من مضامين العقد الاجتماعي المؤسّس للدولة اللبنانيّة والمتحكّم بمصيرها. فالمرتكزات الأساسية التي تضمّنها هذا العقد المؤسّس كانت تقتصر على تعيين المباح فيطلق، والمحظور فيمنع، والهدف من ذلك إيجاد المشتركات الضامنة بين الطوائف أسباب العيش المشترك. وكان الدستور ترجمة نصّية وقانونيّة لهذا العقد، بما يتضمّن من أحكام ومفاهيم شكّلت المواطنة المشتبهة واحدةً منها. غير أنّ هذا الإشتباه، على أهميته، لم يكن الشعور به في ممارسة الحياة السياسية المشتركة لدى اللبنانيين شعوراً بارزاً بحيث يطرح مسألة المواطنة قضيةً كيانيّة، وذلك لأسباب يقودنا البحث فيها إلى استطراد وإطالة يمكن الاستغناء عنهما حالياً. ولكن، بعد ثبوت وستة عقود من "العيش المشترك"، ومن امتحان مضامين العقد الدستورية من خلال تطبيقها في الحياة السياسيّة، بحيث برزت في هذه

الأخيرة جملةً من الشوائب والأعطال التي كان من شأنها أن تضع مسألة المواطنة ومركزاتها وكيفية ممارستها على رأس القضايا التي تحتاج، بإلحاح ماسّ وضروري، إلى حلّ حاسم وجذري. إنّ الخلل الذي شاب مفهوم المواطنة في النصّ والممارسة أصبح يشكّل اليوم مصدراً للأزمات السياسية الكبرى التي من شأنها تعريض الكيان السياسي للأخطار الجسيمة.

إنطلاقاً من هذا الواقع، يتعامل التيار الوطني الحرّ مع مسألة المواطنة باعتبارها حاجة كينويّة متّصلة بالعقد الاجتماعي المؤسّس للكيان اللبناني. فميثاق الحزب يتألّف من قسمين: القسم الأول يتناول المبادئ وهي سبعة، والقسم الثاني يتناول الأهداف وهي أربعة عشر. وعليه، فإنّ تحليل هذه المبادئ والأهداف تحليلاً أفهوماً يبيّن أنّ موضوع المواطنة يتعلّق بأربعة من المبادئ التأسيسية، أي بنسبة ٥٧٪ من مجموعها، ويتعلّق بسبعة من الأهداف العامة، أي بنسبة ٥٧٪ أيضاً من مجموعها. وهذا يعني أنّ ممارسات الحزب الداخلية منها والوطنية، وطروحاته ومواقفه على الساحة السياسية اللبنانية، لا يسعها إلّا أن تتخذ من قضية المواطنة في لبنان حافزاً على استئناف نضالاتنا السابقة من أجل انتصار هذه القضية وتحقيق مبادئها لكي تصبح واقعاً ناجحاً. فهل ان الوضعية الاجتماعية والسياسية العامة في لبنان قد أصبحت متوافرة الشروط الكفيلة بجعل المواطنة حالةً واقعيةً ومتحققةً في لبنان، بحيث يكون نضالنا في سبيل ذلك نزهةً سهلة المسالك؟ في الواقع، ليس بيننا في التيار الوطني الحرّ من هو متوهم إلى هذه الدرجة. ولكن بالمقابل، ليس من أحد بيننا يعتبر أنّ هذا المشروع ليس مشروعاً حياتياً بالنسبة للبنان وللحزب معاً. لذلك فإنّنا نسعى في سبيل هذا المشروع من خلال الأساليب والوسائل والمنهجيات، التي بالإمكان اختصار تنوعاتها بثلاثة خطوط عريضة توجه فعلنا السياسي بما يسهم في هذا المسعى: أولها، الإنطلاق من الواقع المعطى والتعامل معه من خلال طروحات ومواقف ومشاريع سياسية نجد فيها ما نزعّم أنّ بإمكانه تصحيح المسار دون أن تتعرّض الهيئة الاجتماعية للتدمير. وثانيها، التغيير بالمشاركة مع الأحزاب الأخرى. وثالثها، الإصلاح عن طريق مدخلين إصلاحيين: مدخل الأحزاب العابرة للطوائف، ومدخل التربية على المواطنة^١.

١. هذه الخطوط الثلاثة لا تنفي بمضمون شعار "التغيير والإصلاح" الذي يطرحه التيار الوطني الحرّ للدلالة على التوجهات

العامة لفعله السياسي، بل أنّها تشمل فقط ما هو متصل اتصالاً مباشراً بموضوع المواطنة.

١. الإنطلاق من الواقع التنظيمي المعطى

طالما أنّ المواطنة لا تُفرض فرضاً على المجتمعات السياسيّة إلاّ في حالات إستثنائيّة تكون الثورة وسيلتها الرئيسيّة (كالنموذج الفرنسي في القرن الثامن عشر)، وطالما أنّ الثورة ليست وسيلتنا، فإنّنا أبناء هذا المجتمع اللبناني بصلحه وطاحله، ونتأجّج من نتاجاته. وهذا يعني أنّ سلوكنا وأفعالنا ونشاطاتنا تخضع لقوانين الدولة اللبنانية من جهة، وتندمج في المجتمع اللبناني بكلّ ما فيه من تنوّع ثقافي وديني واجتماعي، وما يسري فيه من قواعد وأعراف وتقاليّد وأصول ميثاقية تحكم الحياة العامة، من جهة أخرى. فالديمقراطية التوافقية التي تحكم النظام السياسي في لبنان هي واقع معطى. وعلى الرغم من شوائبها التي أشرنا إليها أعلاه، فإنّنا نخضع لها ونحتكم إليها إذ ندرك تماماً أنّ ليس بالإمكان الخروج منها نحو ما هو أفضل إلاّ من داخلها، أي بمقتضى مبدأ التوافق نفسه. إلا أنّ هذه الخطة لا تتضح فعاليتها إلاّ بعد الدخول المعرفي إلى جوانب الديمقراطية التوافقية للكشف عن فلسفتها ومغزاها، والتعرّف بآلياتها النوعية. فكيف نفهم هذا النظام الهجين؟ وكيف نتعامل معه؟

إن فلسفة الديمقراطية التوافقية لا تخرج عن السياق العام لفلسفات العقد، بل إنّها تندرج في صلبها بحيث لا يمكن إدراك مغزاها وفهمها بكيفية تساعد على تطبيقها تطبيقاً سليماً إلاّ من ضمن هذا السياق، أي من خلال مفهوم العقد الاجتماعي وسيورته المنطقية. فكلنا يعرف أنّ "العقد الاجتماعي" ليس واقعة تاريخية حصلت بصورة عينية خلال تاريخ تكوين المجتمعات السياسية، بل إنّ مفهوم إفتراضي ومنطقي يحمل رمزية تدلّ على أنّ جميع أفراد المجتمع قد قبلوا قبولاً حرّاً بمبدأ العيش معاً. وهذا يعني أنّ العقد هو فعل أولاني ونظري تمّت فيه موافقة جميع الأطراف المتعاقدين، وبدون استثناء أحد، على تأسيس كيان سياسي منظم. أما تنظيمه فيأتي نظرياً في لحظة لاحقة يصار فيها إلى تجسيد مبادئ العقد في الدستور تجسيدا دقيقاً، مع ما يستلزم ذلك من قوانين وقواعد وأحكام متطابقة مع مضمون الدستور وروحته. وكلنا يعرف أنّ المبدأ الأساسي الذي أوجب قيام العقد التأسيسي هو اعتبار الشعب مصدراً للسلطة، وأنّ إرادته تتجسّد بالقوانين والتشريعات النازمة للكيان السياسي الناشئ، أي الدولة. وعلى هذا الأساس نشأ مفهوم المواطنة كنتيجة لازمة لزوماً ضرورياً لهذه السيرة المنطقية، التي انبثقت في نهايتها صورة الديمقراطية المواطنة. والمقصود

هذه الديمقراطية هو النظام السياسي الذي تستمد فيه السلطة السياسيّة من الشعب حقها في الأمر^١ - أي شرعيّتها - والذي يصدر فيه القرار السياسي بموجب آلية تحدّد حجم الإرادة العامة وفق مبدأ الأكثرية.

من خلال هذه الصورة، يتبيّن أنّ الديمقراطية التوافقية، التي يتصف بها النظام السياسي في لبنان، هي صيغة منبثقة من فلسفة العقد، ولكنها لا تزال متوقّفة عند اللحظة الأولى من سيرورته المنطقية التعاقدية السابقة الذكر. فهذه اللحظة النظرية هي تأسيسية، بمعنى أنّ الأطراف المتعاقدة قد عبّرت خلالها عن إرادتها بالعيش المشترك. ولكن هذا الأخير يقتضي صيغة تطبيقية لممارسته. والإتفاق حول هذه الصيغة بالتعاقد يتعلّق باللحظة النظرية الثانية من العقد، حيث يصار إلى وضع الأصول التطبيقية لممارسة مبدأ المواطنة من خلال الاعتراف بحقوق المواطن التكوينية، والمنبثقة من مبدأ العقد نفسه، ومن خلال تحديد واجباته الجوهرية، وتكريس هذه الحقوق والواجبات بالنصوص. فاستناداً إلى ما وجدناه في الدستور من انتقاص من جوهرية تلك الحقوق والواجبات المواطنة، نستنتج أنّ الديمقراطية التوافقية في لبنان تحقق الهدف التأسيسي الأول من العقد، ألا وهو التوافق الإرادي على مبدأ العيش معاً. إنّهُ بالحقيقة إنجاز تأسيسي ينطلق التّيار الوطني الحرّ من حقيقته الراهنة، ويؤسّس ويبيّن عليه مشاريعه السياسية وأهدافه الوطنية. فهو يعلن في المبدأ الثالث من ميثاقه التأسيسي "تشدّده في أنّ لبنان كيان سيّد حرّ مستقلّ يقوم على عقد اجتماعي تقرّه إرادة شعبه الحرّة". إلّا أنّ الديمقراطية التوافقية اللبنانية تتوقف عند هذه اللحظة دون التمكن من العبور إلى اللحظة الثانية المتمحورة حول مفهوم المواطنة التامة وتطبيقاتها. ولكن بالمقابل، إنّ قصور المتعاقدين اللبنانيين عن اجتياز سيرورة العقد بكامل لحظاتها وصولاً إلى إتمام مشروع المواطنة، لم يؤدّ إلى سقوط العقد، بل على العكس إذ أنهم كرّسوا ضرورة استئناف الحوار حولها من خلال الفقرة (د) من المقدّمة التي تنصّ على أنّ "الشعب مصدر السلطات، وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية".

١. يعرف ناصيف نصّار السلطة بأنها "الحقّ في الأمر". راجع: منطق السلطة، بيروت، دار أمواج، ط ٢، ٢٠٠١. صفحة ٧.

نستنتج مما تقدم أن المواطنة ليست قضية ملغاة أو مسكوتاً عنها في الديمقراطية التوافقية، بل هي قضية قائمة ومطروحة فعلياً وبصورة محورية، إلا إنها لا تزال، في حياتنا السياسية العامة، مشروعاً للتداول فيه، والحوار حوله، والنضال من أجله، بغية التوصل في النهاية إلى التعاقد عليه. ولكن، ما هي الصورة الواقعية التي ترسمها لنا الديمقراطية التوافقية اللبنانية بحيث توجب علينا أخذها بالاعتبار لدى مواجهتنا لموضوع المواطنة؟ وتعبير آخر، ماذا تقدم لنا الديمقراطية التوافقية من معطيات واقعية ينبغي على الفعل السياسي أن ينطلق منها لمقاربة المواطنة وتحقيق مبادئها؟ في الحقيقة، يمكننا أن نوجز معطيات النظام التوافقي بالآتي:

١- إنه بديل عن انتفاء العقد، وبالتالي عن انهيار مشروع التأسيس. وبعبارة أكثر وقاحة، إنه بديل عن التغاء الكيان اللبناني.

٢- إنه دليل على أن العقد بين اللبنانيين لم يكتمل بعد، وأنه لا يزال قيد الإعداد.

٣- إنه مرحلة تاريخية انتقالية في مسار تطور النظام السياسي اللبناني.

٤- إن المواطنة في النظام التوافقي هي مشروع مطروح بجدية، وقابل للتطوير لكي يصبح نظاماً سياسياً بديلاً عن النظام الطائفي القائم، بحيث يتم الانتقال، بعد التعاقد عليه، من الديمقراطية التوافقية إلى الديمقراطية المواطنة.

في نظر التيار الوطني الحرّ، إن دلت الديمقراطية التوافقية الآن على شيء جوهري في الواقع السياسي اللبناني المعطى، فعلى أن اللبنانيين، بصيغة وجودهم الراهن كمجموعات، لا يزالون حتى اليوم في وضعية التعاقد، ولا يزال كلّ منهم محتفظاً بحقه الطبيعي في نقض ما يتوجّس منه تهديداً لكيانه الذاتي ولمكانته وموقعه في المؤسسة الجامعة، التي لم يكتمل بعد نظامها الداخلي. هذا هو الواقع المعطى حتى الآن. وإن لعدم الإقرار بهذه الحقيقة نتيجة مدمرة. إن هذه الحقيقة الواقعية غائبة اليوم عن نظر بعض القوى الفاعلة على الساحة السياسية في لبنان. فإذا وضعنا جانباً جملة من العناصر الخارجية والداخلية المكوّنة لمجريات اللعبة السياسية الجارية اليوم، نجد بنظرة عامة أن الاختلاف السياسي القائم حالياً بين اللبنانيين، وعلى الرغم من استناد كل طرف إلى جملة من

الحجج المبرّرة محدّ ذاتها، إنما يعود إلى الاختلاف بين منطق الديمقراطية التوافقية ومنطق الديمقراطية المواطنة. فالمنطق المواطني ينطلق من اعتبار أنّ مبدأ المواطنة المنصوص عنه في الدستور وفي القوانين اللبناينة ذات الصلة، هو مبدأ تام وناجز بالفعل من حيث يستطيع أن يكون الحَكَم الصالح بين المواطنين. بمجرد أن نطبّق مفاعيله المواطنة وإوالياته (Mécanismes) في تحديد حجم الإرادة العامة بموجب النظام الديمقراطي الأكثرّي. إن هذا المنطق يشكّل في حقيقته المرتجى الذي يطمح اللبناينيون بعامة إلى بلوغه وتحقيق شروطه. غير أن عناصر الديمقراطية المواطنة لم تكتمل بعد - كما أشرنا أعلاه - ومن شأن تطبيقها قبل إكمال التعاقد حولها يشكّل خطراً يهدّد الكيان برمته. ولكن بالمقابل، إنّ مجرد اللجوء إلى منطق الديمقراطية المواطنة يدلّ دلالة قاطعة على مدى الحاجة الماسة إليه وإلى ضرورة إسراع اللبناينيين في السعي إلى تحقيق شروطه. أما المنطق التوافقي فيستند إلى المقدمات الواقعية التي سبقت الإشارة إليها، ويعتبر أن مبدأ المواطنة لم يكتمل بعد في لبنان، وبالتالي فليس بالإمكان تطبيق مفاعيله وإوالياته القائمة على النظام الأكثرّي، بسبب فقدان هذه الإواليات لبعض العناصر الجوهرية التي من شأن غيابها أن يعطلّ جزءاً أساسياً من صلاحية هذه الإواليات، بما يحول دون إمكانية تطبيقها في حسم القرار السياسي في القضايا الكيانية والميثاقية، تحت طائلة سقوط العقد المؤسس للكيان. إنّ هذا المنطق يتلازم تلازماً جوهرياً مع فلسفة الديمقراطية التوافقية وأصول تطبيقها. غير أن مجرد اللجوء إليه يدلّ دلالة قاطعة على النقص الجوهرى في مفهوم المواطنة، وعلى أنّ استمرار هذا النقص قائماً بغير مبالاة واستخفاف، من شأنه أن يبقى الكيان اللبناني في دائرة الخطر على الدوام.

إن كان للديمقراطية التوافقية فضل راهن وإيجابية ظرفية، ففي أنّها تقدّم للأطراف المتعاقدين شروط سلم أهليّ يتمكّنون خلاله من المراجعة النقدية العقلانية لبنود العقد الذي لم يكتمل، واكتشاف أسباب التأخر في إبرامه، واستيعاب مكوّنات وعناصر الوضعية الاجتماعية والسياسية القائمة استيعاباً يمكن من تغييرها. وفي الوقت نفسه، تفتح الديمقراطية التوافقية أمام المتعاقدين آفاق العمل معاً، وبالشجاعة المطلوبة في مغامرات التأسيس، من أجل إحالة النظام الطائفي على التقاعد وتكليف النظام المواطني بمسؤولية الحفاظ على الكيان اللبناني. بهذه الأفكار يتعامل التّيار الوطني الحرّ مع الواقع التنظيمي المعطى في لبنان، وإنّ الذهنية المنبثقة من هذه الأفكار تحكم مواقفنا

وفعلنا السياسي ومشاريعنا العامة، كما تحكم سلوكنا في الحياة السياسية العامة والحزبية على السواء.

٢. في تغيير الواقع التدميري المعطى

إذا كان الهدف من تبني النظام الطائفي وديمقراطيته التوافقية هو حماية الكيان من مخاطر التفكك والانحيار، فإن المساوى الأساسية التي أحدثها في مفهوم المواطنة على مستوى الدستور انعكست مفاعيلها وتناجها انعكاساً سلبياً على سلوك الأفراد في الحياة العامة، وعلى ذهنيته في التعاطي مع الشأن العام، ما أدى إلى الإمعان في تقديم مفهوم المواطنة قديماً عملياً ومنهجياً، بحيث نشأ واقع اجتماعي تدميري يهدّد الكيان بالمخاطر نفسها.

في نظر التيار الوطني الحرّ هناك ثلاث معالم أساسية تبرز من خلالها انعكاسات النظام الطائفي السلبية على المجتمع اللبناني، وهو يدّعي التصدي للواقع الناتج عنها وتغييره من خلال فضاله من أجل المواطنة وتسريع سريان الحاجة إليها بين أفراد الشعب اللبناني ومؤسساته السياسية والمدنية. إنّ ما نعينه بهذه المعالم هو عبارة عن ظواهر إقطاعية ثلاثة، رئيسية ومؤثرة، وهي تتجلى بالإقطاعية الطائفية، وإقطاعية العائلية السياسية، والإقطاعية المالية. وهذه الإقطاعيات بمجموعها ناتجة عن هزال المواطنة في الدستور، وغياب شروطها القانونية، وركاكة ممارستها الشعبية، بالإضافة إلى إمعان السلطات الحاكمة في لبنان منذ الاستقلال ولغاية اليوم في تغذية هذا النوع من الإقطاعيات المحدثّة.

فالإقطاعية الطائفية هي الأخطر لأنّها تستند بالأساس إلى هوية إنتماء. فكأنّا يعرف أنّ الإنتماء الأولاني للفرد في لبنان هو لطائفته الدينية، وليس له وجود سياسي فعلي في النظام السياسي اللبناني إلّا من خلالها. وهذا يعني أنّ الإنسان الفرد في لبنان ليس مواطناً حراً وسيداً ومستقلاً بذاته، بل إنّ هذه الصفات المواطنة تحال إليه عبر طائفته. فوجوده المواطني معدوم خارجها. وبهذا المعنى، إنّ تابع وليس سيّداً. ومن خلال هذه الوضعية يتحدّد جزء أساسي من حقوقه وواجباته السياسية التي تجعل منه مصدراً للسلطة والسيادة في الدولة. إنّ ما أشرنا إليه أعلاه بأن العقد المؤسس للاجتماع

السياسي اللبناني ليس معقوداً بين أفراد أسياد وإيرادهم بل بين جماعات تمتلك إرادات أفرادها فتستيد بهم، إنما يستند إلى هذه الوضعيّة الطائفية. إنّ هذا النمط من الوجود الجماعي له منطق ومبرراته الطبيعية من جهة ما ان للأفراد حقاً طبيعياً بالإنتماء إلى جماعات ذات هويات جزئية خاصة وتميّزة ببعض الخصوصيات الطبيعية والثقافية، لا سيما إذا كانت هذه الخصوصيات والمميزات من طبيعة دينية. لقد كرّس العقل العالمي والإرادة العالمية لكل انسان حقّه الطبيعي بحرية المعتقد، وذلك في الإعلان العالمي لحقوق الانسان. وعلى الصعيد السياسي اللبناني، فإن الديمقراطية التوافقية كرّست أيضاً هذا النمط من الوجود الجماعي الجزئي، والهويات الطائفية الجزئية، وفق صيغة مقبولة ومتوافق عليها، وقابلة مجدّداً للعيش المشترك. غير أن ما نقصده بالإقطاعيّة الطائفية هو ما يتعدّى هذه الظاهرة الطبيعيّة إلى ما هو مناقضٌ لمبرراتها ومشوّهٌ لصورتها الحقيقية. وتوضيح ذلك أنّ ممارسة الفعل السياسي في لبنان تجري باسم الطوائف المؤسسة للعقد والمكوّنة للكيان. ولكن ما يحصل هو أن الطائفية أصبحت وسيلة للفعل السياسي بحيث يستخدمها الأفراد من أجل مصالحهم السياسية الخاصة، وأحياناً من أجل مصالحهم الفردية الخاصة. فعندما يصل بعض السياسيين إلى مواقع السلطة باسم طائفتهم يجعلون من أنفسهم حماة لوجودها، ويدّعون السهر على مصالحها، فيصادرون قرار أبنائها وإراداتهم، وينصبّون أنفسهم زعماء الطائفة وقياديتها وأولياء أمرها، بحيث تنسحب مواقفهم وآراؤهم وأفعالهم على جميع أبناء طائفتهم، بما يجعل من هؤلاء أتباعاً ومنقادين انقياداً بحكم الأمر الواقع. وإن ما يزيد في تفاقم هذه الظاهرة هو غياب الإليات التنظيمية التي تحول، داخل الطوائف، دون حصول هذا الأمر، بحيث يستطيع أبناء الطائفة من اختيار ممثليهم في السلطة السياسية اختياراً إرادياً حراً.

أمّا إقطاعيّة العائليّة السياسيّة فإنّها تمتدّ في جذورها إلى عهد الإقطاع العثماني، ولكنها تظهر اليوم بلباس حديث وإخراج مختلف. ويكفي أن نلاحظ أسماء العائلات التي احتلّ بعض أفرادها مواقع في السلطة منذ أجدادنا وآبائنا، لكي نتبيّن بوضوح مدى تفسّي هذه الظاهرة في حياتنا السياسيّة اليوم. فمن جرّاء هذه الإقطاعيّة أصبح المقعد النيابي يورث تورثاً، والمقعد الوزاري ينتقل من الآباء إلى الأبناء ثم إلى الأحفاد، وحتى أن رئاسات الأحزاب تنتقل بالوراثة بإجراءات حصر الإرث أسوة بالممتلكات والأموال المنقولة وغير المنقولة، حرصاً على بقائها ضمن العائلة الواحدة.

والأسوأ من كل ذلك أنَّ التنافس السياسي في العديد من المناطق اللبنانية يتحوّل إلى تنافس بين العائلات والعشائر بحيث لم يعد أحد من اللبنانيين يستغرب عبارة "العائلة السياسية"، أو أن هذا الشخص جيّد لأنه من عائلة سياسيّة. فأبناء "العائلات السياسيّة" يتمتعون منذ ولادتهم بشعبية تخصّ العائلة أباً عن جدّ، بحيث تعدّ هذه العائلات أبناءها منذ الصغر لتسلّم هذه الشعبية في احتفال تتمّ خلاله عملية التسليم والتسليم، أو بخلع العباءة على الوريث الشرعي لمجموعة المؤيدين الحصريّة بعدد الرؤوس إحصاءً دقيقاً.

وأما الإقطاعيّة الماليّة فإنّها ظاهرة حديثة العهد نسبياً. والمقصود بها هو أنَّ أصحاب الأموال والثروات، بصرف النظر عن مصادرها وعن كيفية كسبها ووسائله، هم اليوم بحكم الأمر الواقع مشاريع نواب عن الأمة، أو مشاريع زعماء أو قياديين في طائفتهم أو في مناطقهم. إذ يكفي أن يشارك الثريّ في المناسبات الجماعيّة، أو أن يحضر الإحتفالات التي تنظّمها الجمعيات والأندية، ويتبرّع خلالها بمبالغ مميّزة لإنشاء كنيسة أو مسجد، أو لإنشاء مركز لناد رياضيّ أو ثقافي، أو لتزفيت بعض الطرقات المحفّرة، وهي كثيرة في بلادنا... يكفي ذلك لكي يصبح مرموقاً ومقصوداً في منطقته بوصفه قيماً على الشأن العام وحريصاً على مصالح الشعب العامّة. ومن هؤلاء من يؤسّس مؤسسة خيريّة باسمه، تعنى بمساعدة التلامذة والطلاب في أقساطهم المدرسيّة والجامعيّة، أو المحتاجين في بعض حاجاتهم الحياتيّة كالطبابة والتوظيف والسكن، فيحقق بذلك عزوة كبيرة، ويجمع حوله شعبية كثيرة العدد بحيث تتحوّل في يوم الإنتخاب إلى قوة ناعبة توصله إلى سدّة النيابة، أو تفرضه لاعباً في الساحة السياسيّة يحسب له ألف حساب، أو تجعل منه "مفتاحاً" سياسياً يبيع مقتناه الشعبي بثروة لأحد المرشحين.

إنّ الفاعليّة التدميريّة لهذا الواقع السائد في لبنان منذ عهد الاستقلال تُختصر بما يأتي من نقاط مترابطة ومتلازمة:

١- تعزّز الانتماء السياسي إلى الهويات الجزئيّة الطائفيّة على حساب الانتماء السياسي العمومي إلى الدولة.

٢- تصيب مفهوم المواطنة وتدمّر مرتكزاتها وتحول دون ممارستها حتى في حدودها الدنيا التي يسمح بها الدستور والقوانين المتصلة بهذه الممارسة.

٣- تلغي من المواطن خصائصه الأساسية التي تجعل منه مصدراً للسلطة والسيادة.

٤- تلغي الصفة الديمقراطية من الحياة السياسية العامة، وتجعل منها شعاراً فارغاً من مضمونه التطبيقي.

٥- تجعل من الصفة الديمقراطية أداة تسويقية يستخدمها أصحاب النفوذ والطموحات السياسية لتحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العمومية.

٦- تصدر الرأي الحرّ لدى المواطن وتجعل منه مستعبداً لحاجاته الحياتية وتابعا لصاحب القدرة والشوكة.

٧- تشوّه صورة الطائفة من جهة قيمها الروحية السامية، وتجعل منها غطاء للمواقف السياسية المتطرفة والمؤدية إلى إلغاء الآخر واستعداد الشريك في الوطن.

٨- تنشر بين المواطنين وتغذي لديهم عقلية التبعية والاستجداء والخضوع على حساب الكرامة المتأصلة فيهم.

٩- تشلّ مقدرة المواطن وإمكاناته على المساءلة والمحاسبة

١٠- تغذي لدى المواطن الشعور بالفزع والعوز والفاقة.

إن التيار الوطني الحرّ، إذ ينطلق من مبادئه التأسيسية، يتطلّع من خلال أهدافه الأساسية إلى تغيير هذه الواقع التدميري، والسعي إلى إلغاء هذه الآفات الإقطاعية بالعمل على تطبيق مشروعه السياسي المتنوّع الوسائل والمناهج. ولكن قيادة "التيار" تعي تمام الوعي بأنّ التغيير في المجتمع عملية شاقة وصعبة المسالك، فيها مغامرة وعليها تحدّ. فعندما يُقدّم حزبٌ سياسي على القيام بتحقيق مشروع تغيير ي تناول بنيات مجتمعية عتيقة ومتجذّرة في أنماط السلوك العام لدى الأفراد

والجماعات، كالإقطاعيات الثلاث السابقة الذكر، فهو إنما يخوض في مغامرة ترتد نتائجها ارتداداً مدمراً على هذا الحزب، إن لم تكن محسوبة حساباً دقيقاً من حيث القدرات المتوافرة، والوسائل المتاحة، والنتائج المتوقعة. لقد بدأت تتكوّن معالم المشروع السياسي للتيار الوطني الحرّ، ومنذ بدء حرب التحرير في ١٤ آذار ١٩٨٩، تحت شعار: تحرير الأرض، وتحرير القرار السياسي، وتحرير الإنسان، في لبنان. إنّ الجزء الأخير من هذا الشعار يتعلّق بمغامرة التغيير، وهي أصعب من التحريرين الأولين لأنّها، في واقعها، تبدأ بالتحرّر الذاتي مما يجب تغييره خارج الذات، أي في المجتمع. أما التحدي الذي يتلازم مع هذه المغامرة فهو تحدّي حضاري تفرضه علينا ثقافة الديمقراطية الشائعة في بلدان العالم المتقدّم، والتي تتجسّد في مفهوم المواطنة الحاملة قيم الحرّية، والمساواة، والعدالة، والكرامة الإنسانية، وقيم الحق والواجب الانسانيين. وعندما تجتمع هذه القيم والمبادئ في المجتمع، وتسري في عروق حياته السياسيّة، تكون دولة الحق قد رسخت وشمخ بنيانها. فكيف نستأنف اليوم مغامرة التحرير والتحرّر؟ وبسؤال أوثق ارتباطاً بمسار التغيير والإصلاح نحو المواطنة: ما هو البديل عما ينبغي تغييره؟ ومن أي مداخل نخوض غمار هذا المشروع؟

٣. في التغيير والإصلاح نحو المواطنة وصولاً إلى دولة الحق: مدخلان تطبيقيان

من جملة المداخل التي ينتهجها "التيار" سعياً إلى تعزيز المواطنة في لبنان وتحقيق الشروط الكفيلة بجعل ممارستها واقعاً راهناً، سأكتفي هنا بعرض لنموذجين تطبيقيين منها: الأول تغيير من جهة ما يشكل حالة بديلة تلغي الإقطاعيات السابقة الذكر، وتحصّن المواطنة بالمهارات المساعدة على ممارستها في ميدان الوطن؛ والثاني إصلاحي يؤسّس لقيامها بجعلها حاجة بين أفراد المجتمع.

أ. الأحزاب العابرة للطوائف

بعد انتهاء مرحلة الوصاية السورية عام ٢٠٠٥، برزت مجموعة من الرموز والإشارات كوّنّت خصائص الجلّة التي يمكنها أن ترسم معالم العهد الجديد المنتظر في لبنان، وهذه أبرزها:

١- الإنسحاب السوري واقعة أعادت لبنان إلى الخارطة السياسيّة سيّداً حراً مستقلاً.

٢- إجماع اللبنانيين في ساحة الشهداء بمختلف طوائفهم واتجاهاتهم السياسية المتنوعة يوم ١٤ آذار ٢٠٠٥، هو واقعة ترمز إلى الوحدة الوطنية بالتعريف، الذي كان الشعب اللبناني يرغب به وبتحقيقه. إنها الوحدة حول المشتركات الأساسية التي ارتكز عليها التعاقد على تكوين المجتمع اللبناني وقيام دولته.

٣- مثابة المظاهرين، بكل أطيافهم، على الاجتماع والتعاقد من أجل فرض قرارهم السياسي وتأكيد مطالبهم، وإسهامهم معاً في تكوين الحالة السياسية العامة التي أدت إلى إستقالة حكومة الرئيس كرامي ثم إلى الانسحاب السوري الناجز، هما واقعة ترمز إلى عودة السلطة إلى صاحبها الأساسي ومصدرها، أي إلى الشعب.

٤- القوة الأساسية التي برزت على الساحة السياسية كانت شبائية، وهذه واقعة ترمز إلى الإندفاع الحيوي في الحياة السياسية، وإلى دلالة الانعتاق من الماضي نحو المستقبل وفتح الآفاق الجديدة والطموحة بدنيامية متجددة.

٥- نصب الخيم في الساحة واختلاط الجميع مع الجميع كان واقعة ترمز إلى الإستعداد العام للقبول بمبدأ الحق بالإختلاف والإعتراف بالآخر.

٦- إسهام المرأة إسهاماً ملحوظاً وبارزاً في جميع أشكال الإنتفاضة الشعبية التي امتدّت لغاية ١٤ آذار ٢٠٠٥ هو واقعة تدلّ على بروز دور المرأة على الساحة السياسية في لبنان، وترمز إلى إنفتاح الأفق أمام تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في لبنان، واعتبار المرأة شريكاً أساسياً في القرار السياسي وفي الممارسة السياسية.

إن هذه النقاط بمجموعها تشكّل حالة أصبحت شائعة بعد ١٤ آذار وثابتة بدرجة لا يمكن بعدها الرجوع إلى ما ورائها. فأيّ حراك إجتماعي وسياسي تقدمي نحو لبنان الجديد لا يمكن إلاّ أن ينطلق منها ويتطلع إلى الأمام مستفيداً من الماضي ودروسه وعبره، ومن هذه الحالة المستجدة وركائزها. فانطلاقاً من معطيات هذه الحالة بالذات يمكننا السعي إلى الإجابة على السؤال: كيف ندخل إلى عصر المواطنة من باب الأحزاب؟

ينبغي أن نسارع هنا إلى الإستدراك بأن حالة الجدة التي أشرنا إليها ليست متحققة بتمامها بعد، ولكنها

موحية بالجدید وبمعاله. إنها تحمل معطيات وعناصر صالحة لتوظيفها من أجل لبنان الجديد. وهذا يعني أن الأحزاب التي تطرح أو ستطرح مشروعاتها على الحياة السياسية في لبنان ينبغي أن تكون متلائمة مع هذه العناصر، بمعنى أن تعمل من أجل تحقيقها وتثبيتها بصورة نهائية في المجتمع اللبناني وفي الدولة. ومن جهة أخرى لا يمكن هذه الأحزاب أن ترسخ هذا الجديد في لبنان دون أن تكون مبنية هي نفسها على هذه الأسس والمبادئ. وسوف يتضح ما نذهب إليه بعد أن نستعرض الخصائص الجوهرية التي قامت عليها الأحزاب اللبنانية بصورة عامة:

هناك عشر خصائص تصف بها الأحزاب اللبنانية تقليدياً، نعرضها باختصار:

- ١- إنها أحزاب طائفية عموماً. أما ما شذ عن هذه القاعدة من أحزاب غير طائفية، فإنها لم تستطع إلغاء الطائفية السياسية من لبنان، ولا استطاعت منع الانقسام الطائفي، بل إنما خاضت الحرب الطائفية عام ١٩٧٥، واصطفت فيها دون أن تستطیع رفع طابعها الطائفي وانعكاساته على المجتمع اللبناني وبين صفوف الشعب.
- ٢- إنها أحزاب حلت محل الدولة فكانت هي مرجعية المواطنين/الرعایا في حقوقهم وليس في واجباتهم: بواسطتها يأخذ الأفراد بعض حقوقهم من الدولة، ولكن واجب الولاء تصادره الأحزاب لنفسها من المواطنين.
- ٣- الأحزاب اختزلت الطوائف: أنت من الطائفة (أ) يعني أن سياستك هي مع الحزب (أ). {قصة الموارنة في الحرب^١، المسيحيون تعاملوا مع إسرائيل، السنة تعاملوا مع الفلسطينيين...}. وهذا ما أدى إلى اعتبار محاسبة الحرب محاسبة للطائفة.
- ٤- الأحزاب تأسست على البنية القبائلية: أي زعامات فردية، وراثية الزعامة الحزبية عائلياً... وأصبح الولاء للحزب هو في الحقيقة ولاء للعائلة ولورثتها. الحزب هو قبيلة منظمة بصفة حزبية.

١. عنوان كتاب للاستاذ جوزف أبو خليل.

٥- الأحزاب تحكمها الذهنية الإقطاعية: رئيس الحزب يمتلك المحازين، وهم يعملون من أجله. ورئيس الحزب يورث المحازين كما يورث الأموال المنقولة وغير المنقولة، و/ أو يجبرهم لقاء مصلحة فردية، غالباً ما تكون مادية.

٦- الأحزاب لا تعرف آلية لاتخاذ القرار إلا بحسب النظام الأوتوقراطي: حق الأمر فيها للفرد/الزعيم، وذلك بأشكال غشاشة من الديمقراطية المؤسسية. الزعيم يعين، ويفصل، ويسمي، ويكلف، ويتخذ المواقف السياسية... مستنداً إلى ما سبقت الإشارة إليه.

٧- الأحزاب تعتمد على نوع من الأوليغارشية المالية، أو العائلية، بحيث يبرز فيها الممولون وأصحاب الثروات، دون الأخذ بالإعتبار الكفاءة والجدارة، إلا في ما ندر.

٨- الأحزاب تحكمها الذهنية البطريق كالية، أو الأبوية، أو الذكورية. إنها أحزاب ذكرية، أما وجود المرأة في صفوفها فلا يتعدى حدود أشياء الديكور والزينة في أثاث البناء الحزبي.

٩- الأحزاب معادية للتربية على المواطنة، ويبرز ذلك من خلال سلوك محازيها الإلغائي للآخر. وليس أدل على ذلك مما يجري بينهم خلال الانتخابات النيابية والبلدية وحتى الجامعية.

١٠- الأحزاب الإيديولوجية واقعة في مأزق الحقيقة المطلقة {أكانت هذه الحقيقة نازلة من السماء (إيديولوجيات دينية) أم طالعة من الأرض (إيديولوجيات فلسفية أو قومية)} ؛ كما أنها، من جهة أخرى، واقعة في معضلة الارتباط الجوهرى بخارج الحدود الوطنية.

إنّ هذا التشخيص لمرض الأحزاب في لبنان ما قبل الجديد يوضح الصورة النقيضة التي تفرض نفسها إلحاح شديد على ما ينبغي أن تكون عليه أحزاب لبنان الجديد. ويمكنني هنا أن أختصر بعض الخصائص الأساسية التي أعتبرها جوهرية في بنية الحزب وذهنيته ودوره في المجتمع اللبناني السياسي الآتي قيامه:

١- الحزب مؤسسة قائمة على نظامها الداخلي، وعلى هيكلتها الإدارية والتنظيمية التي لا تتيح للأفراد أن يستملكوها.

٢- الحزب مؤسسة صغيرة تعمل لصالح المؤسسة الكبرى التي هي الدولة الراعية بدستورها وقوانينها.

٣- الحزب مؤسّسة لا تعارض أهدافها وبرامجها التزامها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة التزاماً فعلياً.

٤- الحزب مؤسّسة للمواطنين اللبنانيين، معزل عن أديانهم ومذاهبهم ومعتقداتهم الماورائية، بحيث لا يسمح القانون اللبناني بالترخيص لأحزاب لا توزّع توزيعاً عادلاً^١ في عديد مسؤوليها وإداريها التعدّد الديني والمذهبي.

٥- الحزب مؤسّسة ديمقراطية تمارس هذه الصفة داخل صفوفها وأجهزتها وتنظيمها، وفي آليات عملها وسلوكها داخل الدولة.

٦- الحزب مؤسّسة تمارس مبدأ الانتخاب في تولي السلطة التمثيلية داخلها، وتمارس مبدأ المساواة والمحاسبة بين صفوفها وتنظيماتها، وتختار مرشحيها للإنتخابات العامة في الدولة وفق آلية تضمن الأخذ برأي قواعدها الحزبية.

٧- الحزب مؤسّسة تساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وتطبق هذا المبدأ في سلوكها الداخلي، بما يضمن توزيع المسؤوليات الإدارية والتنظيمية توزيعاً عادلاً^٢ بين الجنسين على قاعدة تكافؤ الفرص واعتماد الجدارة والكفاءة.

٨- الحزب مؤسّسة تعمل وفق مبادئ وأهداف تجعل منها ومن محازيها بعداً لبنانياً في الخارج، لا بعداً خارجياً في لبنان.

الشروط المطلوبة

- إنّ الخصائص المطلوب توافرها في الحزب لا تتحقّق إلا في دولة الحقّ.

١. هذا لا يعني التساوي العددي بالضرورة.

٢. راجع الحاشية السابقة.

- قانون جديد لتنظيم الأحزاب.
 - سياسة تربويّة تضعها الدولة يكون أساسها التربيّة على المواطنة التي تشكّل اليوم مشروعاً لقيام الدولة العصريّة وانتقالها من جمهوريّة الرعايا إلى جمهوريّة المواطنين. وهذا المشروع يحتاج إلى أناس يصلون إلى السلطة ويتمتّعون بالصدقّة الكافية لتحقيقه.
 - سلوك السلطة الحاكمة بذهنيّة المواطنة والتعامل مع أفراد الشعب كمواطنين، وممارسة السلطة في تطبيق القوانين بذهنيّة المكلف، أو المفوض، أو الموكلّ من صاحب السلطة وليس بذهنيّة المُلْك.
 - للتوصل إلى هذه الحالة نحتاج إلى حاكم يعلمّ الناس على كفيّة تصعيب عمل الحاكم، ونحتاج إلى استيعاء المواطن لدوره الفعلي، وممارسته بمقدار ما يعطى له من شروط وظروف. وهذا المقدار يستطيع الحزب المكوّن على الخائص السابقة أن يجعل محازبيه يمارسونه بالتمام. وهنا تكمن مسؤوليته التاريخيّة في بناء لبنان الجديد.
- يطرح التيار الوطني الحرّ نفسه نموذجاً للأحزاب اللبنانية عابرة الطوائف، والتي تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في بناء المواطنة في لبنان وتحقيق مفهوم المواطن بصيغته التامة. وعلى الرغم من كون النظام السياسي الحالي نظاماً طائفيّاً، فإنّ الحزب العابر للطوائف يستطيع التقيّد بأصول اللعبة السياسيّة المفروضة طائفيّاً، دون أن يتخلّى عن لاطفيّته، وذلك عن طريق حماية كل طائفة من الطوائف اللبنانيّة، في حال تعرّضها للغبن أو هضم الحقوق، بواسطة الطوائف الأخرى التي ينتمي أبنائها إلى هذا الحزب. في هذه الحالة، يصبح الحزب العابر للطوائف نموذجاً مصغّراً للدولة العلمانيّة التي تضمن للمواطنين كافة الحقّ بحريّة الرأي والمعتقد، وتسهر على سلامة الأصول التي تجري بمقتضاها اللعبة السياسيّة، وتفرض على الجميع التقيّد بها بواسطة القوة العامة، دون أيّ تمييز أو تفضيل بين الأفراد.

ب. التربية على المواطنة

في موضوع التربية على المواطنة ننطلق من ميثاق التيار الوطني الحرّ، وخصوصاً من البند الرابع في الجزء المتعلق بالأهداف حيث جاء ما يلي: يتطلع التيار الوطني الحرّ إلى " التربية على المواطنة من

أجل تحقيق المساواة بين اللبنانيين، ووضع قانون مدني إختياري للأحوال الشخصية، وفصل الممارسة السياسية عن الدين، سعيًا إلى الدولة العلمانية". فالثريّة على المواطنة هي وسيلة من الوسائل الرئيسيّة التي يراهن عليها التّيار الوطني الحرّ من أجل تطبيق مبادئه وتحقيق أهدافه.

إنّ التربيّة على المواطنة ليست فقط مشروع تعليم مدرسي، بل هي مشروع لبناء دولة عصرية وديمقراطيّة. فهي تبدأ بالنظام السياسي وتدرّج عبر مؤسسات الدولة وبنياتها وقوانينها والقواعد المتبعة في ممارسة مسؤولياتها، وسلوك الحكام وتصرفاتهم، والأحزاب السياسيّة، والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام ووسائل الإتصال الجماهيري، والسلطات الدينيّة ومؤسساتها، والمدرسة، والأسرة. إنّ هذه العناصر العديدة التي ذكرناها، يشكّل كلّ منها ميداناً لتطبيق التربية على المواطنة ولدراسة آلياتها الملائمة. إلّا أنّنا في هذا المبحث سنتوقف عند ميدان المدرسة نظراً للدور الرئيسي الذي تستطيع أن تقوم به في هذا المجال. فللمدرسة وسائل، وأساليب، وأدوات، وطبيعة عمل تجعل منها، بمجموعها، أداة فريدة من حيث فعاليتها في نقل المعارف والقيم والمهارات، وترسيخها ودمجها في شخصية المتعلّم الذي يقضي في كنف المدرسة بين نصف وقته اليومي وثلثيه، باعتبار أن عدد ساعات اليقظة خلال اليوم الواحد هو ١٦ ساعة. وهذا ما يجعل من المدرسة مؤسسة تكوينيّة: إنّها الرحم المكوّن مواطنين مستنيرين ومهّرة. فكما أنّها تكون مهندسين، ومحامين، وأطباء، وأصحاب المهارات المتنوّعة تلبيةً لما يحتاج إليه المجتمع في نشاطاته وحياته العامّة، كذلك فهي تكون في شخصيّة هؤلاء صفة المواطنة ومهاراتها، أي ما يحتاج إليه المجتمع في وجوده وكيانه وهويته. فبقدر ما تكون مكتسبات الفرد العلمية والتقنية وافرة ووافية بما تقتضيه طبيعة العمل في الميادين المتنوعة داخل المجتمع، بقدر ما يكون ناجحاً في عمله ومفيداً للمؤسسة التي يعمل فيها. بما ينعكس إيجاباً على نجاحها ونموها وتقدمها. وكذلك الأمر بالنسبة للمواطنة: فبقدر ما تكون مكتسبات المتعلّم ومعارفه ومهاراته في هذا المجال وافرة ووافية بما تقتضيه طبيعة الحياة السياسيّة في الدولة، بقدر ما يكون مواطناً فاعلاً ومفيداً للدولة التي ينتمي إليها. بما ينعكس إيجاباً على قوتها ومنعتها ورسوخ الديمقراطية فيها. ولكن بالمقابل، مثلما ينبغي أن تكون مؤسسة العمل صالحة ومهيّئة لإتاحة الفرصة أمام أصحاب الاختصاص لممارسة مهاراتهم وتنميتها

وتوفير شروط إجادة، كذلك ينبغي أن تكون الدولة ومجتمعها المدني مهياين لإتاحة الفرصة أمام المواطنين لممارسة مهاراتهم المواطنة، ولتوفير الشروط المناسبة لإجادة. إن علاقة التأثير بين الدولة والمواطن ترتكز على ناموس الدورة المقفلة: بمقدار ما تكون الدولة ديمقراطية يكون المواطن مستوفيا شروط مواطنته، وبمقدار ما يكون المواطن مستنيراً ومدرّكاً جوهر دوره ومتقناً مهاراته تترسخ الديمقراطية في الدولة وتنمو. في النظام الديمقراطي، يحدّد المواطن المستنير في هذه الدورة العلائقية المقفلة بدايتها ونهايتها. فكيف يصبح الإنسان مواطناً مستنيراً؟ وأين؟ الجواب: بالتربية على المواطنة بدءاً من المدرسة.

قد يتبادر للذهن، لدى الانطباع الفوري، أن التربية على المواطنة في مؤسّسة المدرسة تتماهى مع مادة "التربية الوطنية والتنشئة المدنية" التي تلحظها مناهج التعليم العام في لبنان، أو مع مع يوازي عنوان هذه المادة في مندرجات مناهج التعليم العام في الدول الأخرى. إلا أن مشروع التربية على المواطنة يشتمل على هذه المادة ويتعدها بما هو أوسع وأشمل وأكثر تعقيداً. فالنظرة إلى البيان التالي تبرز المجالات التي تتناولها التربية على المواطنة في مؤسّسة المدرسة:

بيان يوضح ميادين التربية على المواطنة في مؤسّسة المدرسة

(١) البناء المدرسي وشروطه المادية

(٢) الإدارة:

* النظام الداخلي

* الموظفون: إختصاصهم وأخلاقيات المهنة

* طرق التعامل :

- بين الإدارة والأهل
- بين الإدارة والتلامذة
- بين المدرّسين والأهل

- بين المدرّسين والتلامذة

- بين المدرّسين والإدارة

(٣) الجهاز التعليمي :

* المدرّسون: إختصاصهم ومهاراتهم

* وسائل الإيضاح: صلاحيتها وملاءمتها لمبدأ جودة التعليم

(٤) المناهج:

* الأهداف:

- العامّة

- الخاصّة: بكل مرحلة، بكل سنة منهجيّة، بكل مادة تعليميّة

* المحتوى:

- الموادّ التعليميّة

- الأنشطة الملائمة

(٥) برامج التدريس:

* توزيع الحصص

* تنظيم الوقت المدرسي

* تنظيم الأمكنة المدرسيّة: غرف، ملاعب، متنفعات، قاعات للأنشطة اللاصفية...

(٦) نظام التدريس وطرائقه

(٧) نظام الإمتحانات

(٨) دور الأهل في المدرسة

(٩) دور المجتمع المدني في المدرسة

إن دَلَّ هذا البيان على شيء فعلى أن مشروع التربية على المواطنة هو مشروع واسع يتناول جميع مكونات مؤسسة المدرسة دون أن يهمل شيئاً منها أو يسقط عنصراً من عناصر تكوينها. ولكن هذا المقام لا يتيح لنا شرح مبادئ التربية على المواطنة ومشروعها الكامل، والذي نعمل من أجله في لبنان، إلا أننا سنكتفي بعرض جزء منه بكيفية تستطيع أن تعطي فكرة واضحة عما تستطيع التربية التربوية على المواطنة أن تحققه في لبنان، لا سيما ابتداءً من مدخل التعليم الديني. ولكن، لماذا تناولنا موضوع التعليم الديني وليس موضوعاً آخر أكثر التصاقاً بالتربية على المواطنة؟

إنّ مبدأ المواطنة بمضامينه الديمقراطية الحديثة نشأ مستنداً إلى الفكرة العلمانية، أي بمعزل عن الفرائض الإلهية وعن المعتقدات الشخصية وحقيقتها الإيمانية المطلقة. وهذا يعني أنّ مفهوم المواطن هو شأن بشري محض يحدده نمط من العلاقات التنظيمية الناتجة عن مبدأ التعاقد بين الأفراد في المجتمع. أما التدين فهو فعل إيماني خاص يستند إلى حق طبيعي يتمتع به الأفراد، ويكفله لهم نمط العلاقات التنظيمية التي يقرّرونها في ما بينهم بالتراضي والتعاقد. فمن جهة، إنّ للدين في مجتمع المواطنين وجوداً متحققاً في نفوسهم وضمائرهم وعبادتهم، إذ إنه يشكل عنصراً من عناصر الطبيعة الاجتماعية لدى البشر؛ ومن جهة أخرى، يفرض التعاقد بين الأفراد حول مبدأ المواطنة واجب توظيف طاقاتهم، وقدراتهم الذاتية، وإمكاناتهم العقلية والروحية في سبيل تحقيق ما تعاقدوا عليه تحقيقاً ملتزماً، صادقاً وصارماً. إنّ المجتمع اللبناني مجتمع متدين في طابعه العام. وحرية الاعتقاد فيه مطلقة، كما جاء في المادة التاسعة من الدستور، "والدولة، بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام..." فاستناداً إلى هذه الوضعية، التي يتمتع بها الدين في الدولة اللبنانية، نتاح أمام جميع الأديان المعترف بها حرية تعليم معتقداتها ومبادئها الهادفة إلى الخلاص الأبدي من خلال دعوتها وسعيها إلى إقامة السلام في الأرض. ففي هذه الحالة، أليس من البديهي أن نتساءل في لبنان عن مدى إمكانية التعليم الديني في وضع توجيهاته وإرشاداته بخدمة التربية على المواطنة؟

• واقع الحال

إنّ الكيفية التي تُقَحَّم بها حصّة التعليم الديني في جداول التوزيع الأسبوعي للمواد التعليمية، تؤدي إلى إجحاف تربوي وتعليمي يلحق بالتلامذة، بالإضافة إلى مخالفة الأنظمة المحددة في النصوص القانونية

ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن كميّة التعليم الديني في المدارس اللبنانية تعثرها بعض الشوائب التي تعيق مشروع التربية على المواطنة وتعطلّ السبيل إلى تحقيق أهدافه. وعلى رأس تلك الشوائب هو استخدام مؤسسة المدرسة استخداماً اعتباطياً يجعل منها منبراً للتمييز بين المواطنين، وإن لم يكن هذا التمييز نابعاً من إرادة المسؤولين عن المدارس أو مدراءها. فالمدرسة في الدول الديمقراطية هي، تعريفاً، مؤسسة تخدم أهداف المجتمع المدني وتطلّعاته وتلبي حاجاته المعرفية. إنّها مركز أساسي وعمومي من مراكز السلطة التعليمية والمعرفية والثقافية في المجتمع اللبناني كما في كل مجتمع قائم على المبادئ الديمقراطية، وليست منبراً للتبشير ونشر الأفكار والمعتقدات الخصوصية التي يتنوّع من جرّائها المواطنون تنوعاً ثقافياً داخل المجتمع السياسي الموحد على أساس التعاقد بين عناصره المكوّنة، مع تأكيدنا أنّ هذا التنوّع الثقافي هو مرغوب لذاته، ناهيك عن أنه مكرّس بالحقّ، ومكفول بالقانون، ومحميّ بالقوة العامة. إنّ مجتمعا تعدّدياً كالمجتمع اللبناني، من أجل تكريس الحريّات الدينية وتنظيم حقوق الأديان بتعليم معتقداتها، وفي الوقت نفسه من أجل العناية بالشأن الوطني وترسيخ الخصائص المواطنة في نفوس أبنائه، يحتاج إلى رسم سياسة تربوية تفي بهذين الهدفين معاً، ووضع خطة تربوية تضمن للفرد اللبناني حقوقه بالتدّين وحقوقه بالمواطنة بما يقيم توازناً بين الجانبين من شخصيته، فلا يتحقّق الواحد على حساب الآخر. إنّ التعليم الديني كما يجري اليوم في المدارس اللبنانية لا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق هذا التوازن، وذلك استناداً إلى الوقائع الآتية:

- في المدارس المختلطة بين المسلمين والمسيحيين، يجري الفصل بين الطرفين لكي يتعلّم المسلمون تعاليم الدين الإسلامي لدى رجل دين أو معلّم ملّم بالفقه الإسلامي، ويتعلّم المسيحيون تعاليم الدين المسيحي لدى كاهن أو راهبة أو معلّم ملّم باللاهوت المسيحي.
- في المدارس التي ترتادها فئة دينية واحدة، بسبب الموقع الجغرافي أو هوية المدرسة الخاصة والتابعة لبعض المؤسسات الدينية^١، يجري تعليم الدين الواحد، وهو دين المدرسة بحسب نظامها الداخلي.

١. يوجد في لبنان بعض المدارس التي تضع في أهدافها تنشئة التلامذة على مبادئ ديانة معينة إلى جانب تعليمها المعارف العمومية بحسب مناهج التعليم العام اللبناني.

- ليس في مناهج التعليم العام في لبنان خطة تربوية تهدف إلى تعريف المواطنين اللبنانيين بأديان مواطنيهم وشركائهم في الوطن. أما التعليم الديني الحاصل اليوم، وبسبب غياب هذه الخطة، فهو يقتصر على التبشير بدين معين بين أتباعه المعيّنين دون أن يتخطى ذلك إلى معرفة الأديان وتاريخها وعقائدها وقيمتها.

النتيجة التربوية الحاصلة

إنّ الواقع الذي أشرنا إليه يؤدي إلى جملة من النتائج التربوية التي تسيء إلى مفهوم المواطن وإلى مبادئ المواطنة. وهذه النتائج نختصرها بالنقاط التالية:

١- يتعلّم التلميذ اللبناني دينه ويجهل دين زميله في الوطن بسبب غياب الخطة التربوية التي سبقت الإشارة إليها.

٢- يتولّد لدى المواطن شعور بالتوجّس من المجهول، وينقلب أحياناً إلى شعور بالعداوة بين المواطنين اللبنانيين المختلفين دينياً، لأنّ الانسان عدو ما يجهل.

٣- تنمو لدى الفرد نزعة نحو التعصّب يتولّد منها نوع من اليقين بكفر الآخر، فتستشري نزعة التكفير عند الظروف المؤاتية لذلك. وبما أنّ بنية المجتمع اللبناني قائمة على التعددية الطائفية، فإنّ ممارسة المواطن للحياة السياسية العامة تؤدي به عند اختلاف الرأي السياسي إلى تحويل مفهوم الكفر اللاهوتي إلى مفهوم العداوة السياسية، فيصبح الإختلاف في الرأي بين الشركاء خلافاً وصراعاً بين أعداء.

٤- ينمو الفرد في عزلة ثقافية تنعكس على سلوكه وتصرفاته تجاه الآخر في المجتمع المدني وتجاه الدولة. وهذا ما يزيد في حدة الإنعزال السكاني، وفي ضعف العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الجماعات الطائفية، بحيث ينشأ ويستمر نوع من الخوف المتبادل بين المختلفين دينياً، وينعكس ذلك على دورة الحياة العامة في المجتمع المدني.

٥- يضاف إلى كل ذلك أن تخلف الدولة عن إيفاء المواطنين حقوقهم بالخدمات العامة والتنمية المستدامة، يعمّق الحالة العامة المشار إليها في النقاط السابقة، ويسهم إسهاماً أساسياً في ترسيخ

ولاء المواطنين لطوائفهم على حساب ولائهم للدولة.

فأي نوع من المواطنين هو هذا الـ"مواطن" اللبناني الذي لا يعرف شريكه في الوطن، ولا يعرف معنى الاعتراف بالآخر، ولا يعرف أن الاختلاف في الرأي السياسي ليس عداوة بل تنافس على حسن تحديد الخير العام لجميع المواطنين والمؤسسة الدولة الجامعة، ولا يجد مسوغاً لولائه لدولته بل لطائفته الدينية، ولا يجد نفسه مساوياً لشريكه في الوطن بل لشريكه في الإيمان؟

ليس المقصود من هذا العرض الذي قدّمناه لواقع التعليم الديني في لبنان أننا نسعى إلى إلغاء هذا الأخير أو إلى منعه من استخدام مؤسسة المدرسة. فنحن نعتز ونقرّ بأن المجتمع اللبناني هو مجتمع متدين ومتعدد الثقافات. وبالتالي فإن فرضية إلغاء التعليم الديني بالمطلق لا يتوافق مع بنية المجتمع اللبناني ومتطلبات عناصره الاجتماعية والثقافية المكوّنة، لا بل نؤكد أن إلغاءه قابل لتعريض الرأي العام للدخول في نقاش حاد ومأزوم، بالإضافة إلى تعارضه مع نصّ الدستور اللبناني المتعلق، خصوصاً، بمبدأ حرية التعليم، ومع روحه. ولكن الاعتراف بضرورته لا يعني الفوضى وتجاوز القوانين والأنظمة والحدود المتوافق عليها. إنّ مسألة التعليم الديني في لبنان تحتاج إلى ضمان الحدّ الكافي من الحرية مع ضبط شروطها وحسن تنظيمها بما لا يتعارض مع النظام العام ومع القوانين المعبرة عن الإرادة العامة، وبما يخدم مبدأ المواطنة باعتبارها الرابطة الحقوقية والسياسية القائمة عليها، وعلى التماسك الاجتماعي، وحدة الوطن والدولة والشعب. إلّا أنّه يبقى أن نجيب على السؤال التالي: ماذا نعلّم في الدين؟ وكيف نعلّم الدين؟ هل نريد أن ننتج في مدارسنا مؤمنين؟ أم نريد تربية وتنشئة مثقفين ومفكرين يختارون موضوع إيمانهم اختياراً حراً؟

كلّنا يعرف أنّ الدين قائم على حقيقة إلهية مطلقة. وبماهيته هذه، فهو لا يستطيع أن يعترف بالحقائق المطلقة لدى الأديان الأخرى إلّا في ما يتشارك معها من حقائق. ولكن، طالما إنّ الدين جملةٌ كليةٌ مترابطة ومتماسكة بحيث أنّك لا تستطيع أن تكون من المؤمنين به ما لم تأخذ بهذه الجملة الكاملة، لا بأجزاء منها دون الأخرى. فينتج عن هذا الواقع أن اعتراف بعض الأديان بالأديان الأخرى ما هو إلّا موقف ظرفي وسياسي تفرضه لياقات العلاقات العامة والمفروضة اليوم بين الجماعات على اختلاف أنواعها، أو تفرضه الظروف الاجتماعية والسياسية التي تتعايش الجماعات

الدينية المختلفة في كنفها. وليس من سبيل إلى الخلاص من هذا الواقع لأن هذه المسألة هي مسألة مبدئية ومتعلّقة بماهية الدين نفسه. ذلك أنّ اعتراف دين معيّن بالحقيقة المطلقة لدى دين آخر، يلغي مبرّر وجود الأول وضرورته، وعلمي عليه الاندماج بالثاني. فالدين ليس حزباً أو جمعية أو وجهة نظر أرضية بحيث يستطيع المفاوضة والمساومة على الحقائق الإلهية والتسوية في ما بينها. إنّ الحقائق الإلهية إما أن تكون مطلقة أو لا تكون. وعندما تكون مطلقة تلغي مبرّر وجود الحقائق الأخرى إذ تعتبرها أضاليل، أو أوهاماً، وبالتالي مخالفات للحقيقة القويمة والوحيدة التي تمتلكها بكلّيتها.

إنّنا نسوق هذا الكلام، ليس في معرض نقد الحقيقة الدينية المطلقة أو الاعتراض عليها، بل للإشارة إلى خطورة التعليم الديني ودقة قضيته في المجتمعات الديمقراطية التعددية والمبنية على مبدأ المواطنة. إن هذا الخطر يكمن في دمج الحقيقة المطلقة بمفهوم المواطن ومشروع تربيته وتنشئته. فالمواطن مشروع سلام سياسي وديني، أما الحقيقة الدينية المطلقة فمشروع خلاصي إيماني وسماوي. ليس في السماء مواطنون بحسب معتقداتنا الدينية. وبما إنّ المواطن يتمتع تعريفاً بحرية التدين والإيمان، فهو كائن مؤمن من جهة ما هو إنسان من مخلوقات الله يسعى إلى خلاصه الفردي من خلال أفعاله على الأرض، وهو في الوقت نفسه كائن سياسي من جهة ما هو إنسان ينتسب بالتعاقد إلى جماعة ويسعى مع أفرادها إلى سلام الجماعة من خلال أفعاله في المجتمع المنظمّ تنظيمياً سياسياً وإرادياً. في هذه المنظومة المتكاملة يُخشى أن تختلط ميادين الفعل، والسلوك، واليقين، والإيمان، والمعتقد، اختلاطاً دون تمييز بين الماهيات: إذا انحدرت الحقيقة الدينية من ميدانها المطلق إلى الميدان النسبي وحقائقه السياسية التعاقدية تتعطلّ آليات السلام الأرضي وربما تتعطلّ أيضاً شروط الخلاص السماوي. وهذا يعني بالنتيجة أنّ على الميدانين أن يتكاملا بالتعاون والتعاقد دون أن يسيء الواحد منهما إلى الآخر.

إنّ ما نهدف إليه، في هذا القول، هو رغبتنا في تنظيم التعليم الديني في لبنان وإزالة الشوائب المحيطة به، وإدراجه في سياق خطة تربوية مترابطة ومتناسقة بكيفية تعزّز مفهوم المواطن في مجتمعا السياسي، وتتيح في الوقت نفسه للإنسان في لبنان أن يؤمن بالله ويسعى إلى خلاصه الأبدي بأفضل الشروط^١.

١. وضعت لجنة الدراسات في التيار الوطني الحرّ مشروعاً تنظيمياً للتعليم الديني في لبنان، تحت عنوان: "هل يمكن وضع التعليم الديني في خدمة التربية على المواطنة؟"، بيروت، التيار الوطني الحرّ، لجنة الدراسات، ملف التربية، ٢٠٠٧.

فلكي يصبح التعليم الديني قابلاً لوضعه في خدمة التربية على المواطنة في لبنان بالوسائل والإجراءات المدرسية المقترحة، يحتاج ذلك إلى الإرادة العامة لوضعه في هذا الموضع. صحيح أن نصوص الدستور اللبناني تغني المواطنين اللبنانيين عن استنباط ميثاق توافقي يضمن لهم خصوصياتهم الإيمانية ويحقق الأهداف التوحيدية للدولة، إلا أنه لا يغنيهم عن التوافق الميثاقي حول الضوابط، والقواعد، والأصول، والإجراءات التطبيقية التي تمكنهم من ممارسة حرياتهم وضمان الشروط الكافية لممارسة وحدتهم النظرية التي توافقوا حولها في الدستور. فمن أجل ذلك، ينبغي عليهم التوافق حول إجراءات عملية ترتدي الصفة الميثاقية، وتندرج تحت العناوين المقترحة التالية:

الإعتراف بالخصوصية التي يتّصف بها المجتمع اللبناني. إنّ لهذه الخصوصية معاني ودلالات من شأن توضيحها وإبرازها إزالة كل ما علّق بها من شبهات ومساوئ تراكت من جرّاء استخدامها بعبارات محاربة طيلة سنوات الفتنة الداخلية التي اندلعت عام ١٩٧٥. فهي لا تعني انغزال لبنان عن العالم العربي، بل إنّها وضعية إجتماعية وسياسية وثقافية داجمة وقابلة للتوظيف بكيفية فاعلة في تمتين روابط الهوية بين لبنان والدول العربية. بما يغني مفهوم العروبة بمحمولات ثقافية إنسانية شاملة. وما تأكيد الفقرة (ب) من مقدمة الدستور إلا ترسيخاً للهوية والانتماء العربيين، وحسماً لهذا الجانب في موضوع الخصوصية اللبنانية التي لا تستقيم ولا تتخذ معناها المقصود إلا انطلاقاً من هذا الواقع المتوافق عليه. ومن جهة أخرى، لا تعني هذه الخصوصية استقلالاً عن الإسلام ولا عن المسيحية، لأنّ هاتين الديانتين تمثلان بالنسبة للبنانيين موضوعي إنتماء فرعي يتصل بكل منهما مكوّن أساسي من مكوّنات الشعب اللبناني الذي يضمّه فعل إنتمائه الوطني العام إلى الهوية اللبنانية. إنّ الخصوصية اللبنانية تعني، في حقيقتها، الشراكة الكاملة بين الطوائف الدينية المختلفة في إدارة شؤون الدولة ومصالح المواطنين جميعاً. وبمقتضى هذه الخصوصية، ينبغي أن تعترف جميع مكوّناته الإجتماعية - الطائفية بأنّ لبنان لا يمكن أن يكون دولة إسلامية، ولا يمكن أن يكون وطناً قومياً للمسيحيين. إنّ لبنان هو الدولة الوحيدة في العالم، التي لا يطغى فيها دين على آخر، ولا طائفة أو مذهب على آخر، بل يقوم فيها توازن دقيق، وحسّاس، وسريع العطب، ولكنه يشكّل، في الوقت نفسه، حالة سلام نموذجية تحتاج إلى عناية فائقة للمحافظة عليها، وحمايتها، وتعزيزها بجميع الوسائل

والإمكانيات المتوفرة. وعلى رأس تلك الوسائل مؤسسة المدرسة. فالتربية على المواطنة، في هذا السياق، تفرض على السلطات الدينية في لبنان إدخال التوجيهات الوطنية إلى التعليم الديني، ليس فقط في كتب التعليم بل خصوصاً من جهة الإيعاز إلى المدرّسين ومعلّمي الدين توجيه المتعلّمين لديهم باتجاه الاستفادة من القيم الدينية وأخلاقياتها ومثُلها لتعزيز السلام الأهلي والولاء للوطن الواحد الجامع. إنّ خصوصيّة الوطن اللبناني تستدعي هذا النوع من التربية: تكوين المواطن المتعلّم على التناغم والإنسجام مع الثقافات المتنوعة التي يعيش في كنفها باعتبارها مكونة للهوية اللبنانية.

وضع أهداف مواطنة للتعليم الديني. ليس المقصود هنا أن يتحوّل التعليم الديني إلى فرع من فروع التربية الوطنية والتنشئة المدنية، إذ ليس من أحد ينكر ما للدين من فرائض تملّي على القيمين على شؤونهم واجب تعليم مبادئه وأصوله، وتنشئة أتباعه على قيمه وتعاليمه، وذلك بهدف أن يستهدي بها المؤمن في تصرفاته الفردية الخاصة، وفي سلوكه داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، وفي معاملاته مع الآخرين الذين يشاركونهم في الوجود البشري. ولكن وجود الإنسان اللبناني المؤمن، واستناداً إلى الخصوصية التي سبقت الإشارة إليها، إنّما هو مرتبط بوجود إنسان لبناني آخر، ومؤمن هو أيضاً. فالوجود الإنساني هو أصلاً وجود مع الآخر. إنّ وجود بالمعيّة. والآخرية في لبنان ليست فقط سياسية، بل هي أساساً أخرى دينيّة ومذهبيّة. ولذلك، ليس من المححف بحقوق الدين أن نساويها بحقوق الأسرة. إنّ الدين أسرة كبرى. وبالتالي، فكما أنّ للأسرة الصغرى حقوقها الخاصة بتربية أبنائها وتنشئتهم على تقاليدها وقيمها وإرثها العائلي، وكما أنّ لها تقاليداً الخاصة، وعاداتها، وأساليب عيشها (...) وهذه المعطيات كلها يكتسبها الولد في البيت، ويتناقلها الصغار عن الكبار، كذلك فإنّ للدين حقوقه الخاصة في نقل تعاليمه ومعتقداته الخاصة إلى الأتباع والمريدين. ولكن من جهة أخرى، إنّ الأسرة هي شخصيّة معنويّة في الدولة التي تمتلك سجلاً ووثائقها، وتحدد لها وضعيتها القانونية، وتمنحها الحقوق وتفرض عليها الواجبات، بما يضع هذه الأسرة في منظومة من الروابط المتعلقة بشروط الانتماء إلى الدولة، والولاء لمؤسّساتها وقوانينها وأنظمتها، بحيث ينبغي عليها أن تقوم بدور المرشد، والموجه، والمربي على قواعد الوجود السياسي، وعلى مبادئ المواطنة ومستلزماتها. كذلك بالنسبة للطوائف الدينية في لبنان، فإنّ لها وجودها الاجتماعي والسياسي

والثقافي في الدولة، ولها قوانينها، ومحاكمها، وحياتها المكفولة بالقانون العام، وحقوقها في تنظيم الأحوال الشخصية لأبنائها^١، وهذا ما يجعلها شخصية معنوية خاضعة لمنظومة من الروابط المتعلقة بشروط الانتماء إلى الدولة، والولاء لأنظمتها وقوانينها. لذلك فإنّ على السلطات الدينية في لبنان أن تتوافق في ما بينها على تحديد أهدافٍ مواطنةٍ مشتركةٍ للتعليم الديني، وأن تسهر على حسن تطبيقها بما يتوافر في الدين من مبادئ الخير المشترك، والمعاملة الحسنة، والإحترام، والمحبة، والتسامح، والغفران، وعدم الإكراه، والإبتعاد عن العنف في حلّ المشكلات والنزاعات بين الأفراد... وتوجيه هذه القيم السماوية نحو ما يعزّز ميثاق العيش المشترك ويحقق روحته وفلسفته.

وضع أهداف مواطنةٍ للإعلام الديني. وهنا أيضاً، ليس المقصود أن تتحوّل برامج الإعلام الديني إلى خطب وأمثولات في الوطنية وقضاياها. ففي الحضارة التكنولوجية الحديثة، والتي ظهرت إنجازاتها الهائلة في ميدان الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري، أصبحت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة أدوات فاعلة في مجال التبشير الديني ونشر المعتقدات. وما نشهده في لبنان من برامج دينية يمكن أن يدخل عليها الناس في منازلهم، وسياراتهم، وأحيانا في الشوارع، وحتى في مراكز عملهم... هي خير دليل على جسامة تأثيرها وخطورتها. كلّنا يعرف أن الحرية الدينية في لبنان يكفلها الدستور والقوانين السائدة، وبالتالي فإنّ حرية التبشير الديني مكفولة لجميع الأديان والطوائف المعترف بها. ولكننا نعرف أيضاً أن من طبيعة التبشير الديني أن يبرز أوجه الاختلاف بين مبادئ الدين المبشّر به وتعاليمه، ومبادئ الأديان الأخرى وتعاليمها، بحيث يتحوّل الخطاب الديني حكماً إلى مفاضلة بين الجنة والنار، بين الحقّ والخطأ، بين الحقيقة ونقيضها، بين السراط المستقيم والحياد عنه، بين الصواب والخطأ، بين الهدى والضلال، بين الإيمان والكفر، بين الرضى عنهم والمغضوب عليهم... وما إلى ذلك من نقائص وتعارضات يعبر عنها بعبارات الخير والشر، والمقبول والمرفوض، ودار السلام ودار الحرب. تجاه هذا الأمر يتبيّن، من جهة، أن لاستخدام وسائل الإعلام

١. نحن نطلق في هذا البحث من الواقع القائم في لبنان، ونحاول من خلاله تقديم المقترحات التي نرى أنها تساعد على تحسين أداء آلياته المعمول بها حالياً، بما يساعد على تطويره وتحقيق وضعية أخرى تكون أكثر إيفاء لشروط المواطنة في لبنان.

في التبشير الديني دوراً إيجابياً خاصاً يتعلّق بالدين المبشّر به نفسه من جهة ما يسهّل عليه الوصول إلى شريحة كبرى من الناس خلال وقت قصير، ودوراً إيجابياً عاماً يتعلّق بالمواطنين جميعاً من جهة ما يتيح لهم الإطّلاع على مبادئ الدين الآخر وتعاليمه، وهو أمر غير متوافر وغير متاح لهم في هيكلية التعليم العام الحالي. ولكن بإمكان هذا التبشير أن يؤدي، من جهة أخرى، إلى توليد شعور بالعدائية لدى المواطن تجاه مواطنه الآخر المختلف عنه دينياً أو طائفيّاً، إذ يشعر بنفسه أنه مستهدف بالرفض أو الإلغاء من قبل شريكه في الوطن في حال نشوء الظروف العدائية وتوافر إمكانيّة استخدام وسائلها. لذلك ينبغي أن يتمّ التوافق بين السلطات الدينية في لبنان على وضع أهدافٍ مواطنيةٍ للإعلام الديني، والسهر على فعالية العمل من أجل تحقيقها، وذلك من خلال الاستهداء بالقيم الدينية ومبادئها المشتركة لزرع قيم التسامح في نفوس المواطنين، ولترسيخ مبادئ الحقّ بالاختلاف بين الشعوب والأمم والديانات في الأذهان، بما يحول دون نشوء نزعة الإدعاء لدى أتباعهم بامتلاك الحقيقة المطلقة، وتنصيب أنفسهم ديّانين على الأرض يمتلكون الحقّ الإلهي بمحاكمة الذين لا يؤمنون بدينهم باعتبارهم مخالفين، أو كفّاراً، أو أشراراً، أو أعداء الله. إنّ انتشار هذه النزعة في نفوس المواطنين يصيب مفهوم المواطن في الصميم، ويمحو مفهوم المواطنة من القاموس السياسي اللبناني.

خاتمة

تجاه هذا الواقع، نستعيد طرح الإشكالية التي انطلقنا منها في بداية هذا البحث: هل أنّ المواطنة في لبنان مستوفية شروطها التامة؟ هل أنّ في لبنان مواطنين تامّين؟ إنّ تحديد مكان النقص في مفهوم المواطنة التامة ينير سبيل العمل على إتمامه. ولكنّ مفهوم المواطنة بمعناه ومضمونه الحديثين انبثق من رحم الفكرة العلمانية، كما سبقت الإشارة في المقدمة. فإذا كانت العلمانية في لبنان فكرة لم تجد بعدُ تربتها الصالحة لتنمو وتفتح وتثمر أفكاراً ومفاهيم وثقافة شاملة كل مفاصل المجتمع اللبناني، هل تتوقف عند هذا الواقع، ونلغي المواطنة من لبنان؟ لقد احتاج مفهوم المواطنة للظهور والتحقّق في الدول الديمقراطية مدة طويلة من التفكير، والمعاناة، والنضال. ففي هذا السياق، برهن الشعب اللبناني، خلال تاريخه الطويل، عن انفتاحه على مختلف الثقافات، وعن ديناميّة مفكره

ومثقفه في الإبداع والابتكار، وعن حيوية أفراده في النضال من أجل التطور والتقدم. إنَّ ما تحقّق في لبنان لغاية اليوم من مفهوم المواطنة الديمقراطية يشكّل إنجازاً باهراً بالمقارنة مع دول العالم العربي الذي ينتمي إليه، ولكن يبقى أن نحافظ على ما أنجزناه، وأن نرسّخه في ثقافتنا، وفي ذهنية أجيالنا المقبلة، وفي بنية مجتمعتنا ونظامنا السياسي. فليس المطلوب أن نفرض في مجتمعتنا فرضاً مفهوم المواطن المعمول به في دول العالم، ولا أن نفرض فرضاً ما نتمنى أن يكون عليه المواطن في لبنان، وإنّما علينا التوافق حول الإجابة على السؤال: أيّ مفهوم للمواطن نعتبره صالحاً للبنان حالياً؟ أي مواطن ينبغي أن نحقّق بالإرادة العامة؟

إنّ التربية على المواطنة مشروع يستطيع أن يحافظ على إنجازاتنا في مجال المواطنة، وعلى تنميتها وتطويرها وترسيخها، وفتح آفاق المستقبل على إتمامها. وفي هذا المشروع، ينبغي أن تشارك جميع القوى الفاعلة في لبنان، وأن تضع نفسها في خدمته جميع السلطات العامة، وجميع المؤسسات التعليمية والتربوية: مدنيّة كانت أم سياسيّة أم دينيّة.